ISSN: 2321-7928

تفسير الراوي وصناعة المعنى
حديث "لا يأتي عليكم زمان" نموذجًا

- أ.د. نبيل فولي محمد[1]

ملخص البحث

تُظهر هذه الدراسة التأثير العميق لتفسير الراوي في تشكيل المعنى لدى المتلقّي، من خلال دراسة تطبيقية على الحديث النبوي "لا يأتي عليكم زمان إلا والذي بعده شرٌ منه". ويؤكد أنّ التفسير الشخصي للراوي، بالرغم من كونه مجردَ اجتهاد فردي، إلا أنه قد يمتزج بالنص الأصلي في الوعي الجمعي للأمة بسبب المكانة العلمية والأخلاقية للراوي.

وتكشف الدراسة أنّ المعنى المقصود في الحديث يتعلق بخصوصية جيل الصحابة وفضله، وليس بإصدار حكم عام حول تدهور أحوال الأمة عبر التاريخ. إلا أنّ تفسير الصحابي أنس بن مالك- الذي وسع نطاق خطاب الحديث ليشمل التابعين ومن بعدهم- هو الذي أسهم في ترسيخ الفهم الشائع للحديث على مرّ العصور، وإن كان الصحابي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ربما لم يقصد هذا العموم.

كما تكشف الدراسة عن ظاهرة لافتة، حيث أدّى شيوع هذا التفسير إلى وقوع بعض العلماء في خلط لا شعوري بين الروايات الصحيحة والضعيفة، بما يتناسب مع الصورة الذهنية الراسخة للمعنى. ليخلص الباحث إلى أنّ تفسير الراوي، وإن كان اجتهادًا غير ملزم، إلا أنه يمكن أن يتحول إلى قوة فاعلة في صياغة المعنى وتشكيل الفهم التاريخي للنصوص الدينية.

مقدمة: اتفق الأصوليون والمحدّثون على الفصل بين الرواية وتفسيرِها، وأنّ الثاني- صحَّ

[1] رئيس قسم العقيدة والفلسفة في كلية أصول الدين IIUI- سابقًا

التوجيهُ فيه أو لم يصح- لا يعدو أن يكون اجتهادًا من صاحبه لا يدخل في حكم الوحي من أيّ وجه. إلا أنّ هذا الموقف الحاسم لم يَحُلْ دون تأثير تفسير الرواة المرافق للنصوص التي ينقلونها في توجيه من جاء بعدهم لمعانيها؛ سواء كان هذا مجرد شرح للنص، أو استنباطًا لحكم فقهي منه.

والأصل هو أنّ حمل الخبر ونقله يتداخل مع تفسيره وبيان معناه؛ وذلك لأنّ الراوي لا ينقل من الخبر إلا ما له معنى أصلًا، وقد يكون للراوي نفسه توجيهُه الخاص لهذا المعنى وبيانُه له، وارتباطُ الأمرين في هذه الحالة؛ أعني النصَّ وتفسيره، بشخص واحد قد يكون له دوره في التأثير في المتلقّي وقناعاته؛ حتى إنه قد يذهله عن بُعْد أو آخر من المعنى غاب عن إدراك الراوي المفسِّر؛ خاصة حين تكون للراوي منزلة ومكانة في العلم والتقوى.

وهذه الدراسة تبحث في مسألة توجيه الراوي لمعنى النص الذي ينقله، وإلى أيّ مدى يمكن أن يكون هذا التوجيه قد شارك في صناعة المعنى لدى الآخرين بقطع النظر عن الصحة والخطأ؛ بالتطبيق على أحد الأحاديث النبوية الصحيحة المتناقَلة بين أهل العلم وذاتِ التأثير الكبير في فهم العلاقة بين الأجيال البشرية المتتالية، وهو حديث "لا يأتي عليكم زمان إلا والذي بعده شرٌّ منه".

وليس المقصود التشكيكَ في توجيه الرواة لمفاهيم النصوص التي يروونها، فالراوي حالُه حالُ غيرِه في أنه إن كان من أهل العلم والفهم فله أن يجتهد في تفسير نصه الذي يرويه ونصوص غيره كذلك، بل ربما كان أدرى بمعنى النص الذي يرويه والسياق اللغوي والاجتماعي الذي ورد فيه،[1] إلا أنّ هذا لا يعفيه من حقِّ العلم في

[1] صح في الحديث قوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: "رُبَّ مبلَّغ أوعى من سامع" (رواه البخاري في صحيحه، الحديث رقم 1741، 176/2، كتاب الحج، باب الخطبة أيام منى، طبعة مصورة عن نسخة المطبعة الأميرية ببولاق (الطبعة السلطانية)، القاهرة 1311- 1313هـ، دار طوق النجاة، بيروت، 1422هـ)، ما يعني أنّ الأمر ليس له قاعدة واحدة من كون الراوي أفقه بما يروي من غيره، أو ليس كذلك.

اختبار قولِه، والنظر في رأيه وأدلته عليه؛ إذ لا أحد من البشر معصوم في الشرع الإسلامي بعد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وتبدو صلة هذا الموضوع واضحة بعلم الحديث وأصول الفقه، إلا أنه في الحقيقة يتجاوز في علاقاته هذا المدى إلى كل علم يقوم على الرواية والنقل وما يتعلق بهما، فيدخل فيه علم التاريخ، ونقل نصوص اللغة شعراً ونثرًا، ونقل نصوص أهل الأديان، بل يتلبس بعموم الكتاب المخطوط والتهميشات والإضافات الملحقة به؛ خاصة إضافات التلاميذ الكبار إلى ما كتبه شيوخهم وتوجيههم لمعانيه. وربما تجاوز الأمرُ هذه الحقول المعرفية كذلك إلى أن تكون له صلة بعلم المعاني بصورته التراثية الإسلامية، وعلم الدلالة بصورته الحديثة.

ومع هذه العلاقة لموضوع البحث بهذه الزمرة من العلوم، واستفادته الأكيدة منها، بل قيامه عليها، إلا أنّ انتماءه المباشر هو إلى علم تاريخ الأفكار وصناعة المعرفة والعوامل الداخلة فيها، فآخُذ المفاهيم التي أقرّها علماء الحديث والأصول، بل والمؤرخون وشرّاح النصوص الدينية؛ لكي أدرس من خلالها واحدة من طرق صناعة المعنى لديهم، وهي تأثير تفسير الراوي في توجيه النص إلى معنى دون غيره، أو أكثرَ من غيره.

وتأتي هذه الدراسة في ثلاثة مباحث كما يأتي:

1- ألفاظ الحديث ورواياته.

2- أقوال الصحابي الراوي وأهلِ العلم في تفسيره.

3- تحليل ألفاظ الحديث وبيان المعنى.

المبحث الأول: ألفاظ الحديث ورواياته

ورد الحديث الشريف في عدد من دواوين السنة النبوية بروايات متقاربة وصحيحة في أغلبها، ومن أهم هذه الروايات ما يلي:

1. رواية أبي عبد الله البخاري في الجامع، وقد جمعت بين الصحة، وقصر السند، وتمام لفظها عند مقارنتها بغيرها، وانفرد البخاري برواية الحديث عن مسلم وأغلب الستة، ولم يروه إلا في موضع واحد من صحيحه، تقول الرواية: حدّثنا محمد بن يوسف، حدّثنا سفيان، عن الزبير بن عَدِيّ، قال: أتينا أنس بن مالك، فشكونا إليه ما نَلْقى من الحَجَّاج، فقال: اصبروا، فإنه لا يأتي عليكم زمانٌ إلا الذي بعده شرٌّ منه، حتى تَلْقَوا ربكم"، سمعتُه من نبيِّكم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.[1]

2. رواية أخرى من طريق البخاري أوردها الخطيب في بعض كتبه، قال: أخبرنا "أبو بكر البرقاني، أنا زاهر بن أحمد السرخسي، أنا محمد بن هارون الحضرمي، نا محمد بن إسماعيل البخاري، قال: نا شاذان وأبو الوليد، قالا: نا عثمان بن زائدة، عن الزبير بن عدي، عن أنس بن مالك قال: "لا يأتي عليكم زمان إلا والذي بعده شرٌ منه"، قال عثمان بن زائدة: وحدثني مِسْعر بن كِدام، عن الزبير بن عدي، عن أنس بن مالك، عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مثله".[2]

3. لم يرو البخاري في الجامع الصحيح شيئًا عن عثمان بن زائدة،[3] كما لم يرو فيه عن شاذان إلا بالواسطة، وفي رواية الخطيب هنا رواه البخاري عن عثمان عن الزبير موقوفًا، وعن عثمان عن مسعر عن الزبير مرفوعًا، وكلاهما يقوّي رواية الجامع الصحيح، ويوافق لفظه، وإن كان لا يورد الشكوى من الحجاج.

---

[1] صحيح البخاري، الحديث رقم 7068، 9/ 49، كتاب الفتن، باب لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه. راعيت في هذا المبحث نقل روايات الحديث بأسانيدها؛ لحضور الراوي في عنوان الدراسة وتفاصيلها.

[2] الخطيب: الفصل، 587/2.

[3] ثقة زاهد روى له من التسعة مسلم في صحيحه: عبد الغفار البنداري وسيد كروي حسن: موسوعة رجال الكتب التسعة، 8/3، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ/ 1993م. وانفرد بالرواية عنه مسلم عن البخاري، وروى له حديثًا واحدًا في صحيحه؛ انظر: محمد بن علي بن آدم الإثيوبي: قرة العين في تلخيص تراجم رجال الصحيحين، ص 305، دار المعراج الدولية بالرياض، ومؤسسة الريان، بيروت، ط2، 1421هـ/ 2000م.

ولعل رواية سفيان ترجّحت على رواية عثمان عند البخاري لسبب يوضحه ما ذكره البزار بعد أن روى الحديث بسنده إلى عثمان بن زائدة؛ من أنه لم يروه عن مسعر إلا عثمان، في حين رواه جماعة عن الزبير بن عدي عن أنس،[1] فاختلفت الطريقان بكثرة من رواه عن الزبير بدون توسط مسعر، في حين انفرد به عثمان عن مسعر عن الزبير، وهذا يشفع لرواية البخاري في الصحيح.

4. وفي سنن أبي عيسى الترمذي تلميذ البخاري قال: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا يحيى بن سعيد، عن سفيان الثوري، عن الزبير بن عدي، قال: دخلنا على أنس بن مالك، قال: فشكونا إليه ما نلقى من الحجاج، فقال: ما من عام إلا والذي بعدَه شرٌّ منه، حتى تلقَوا ربكم، سمعت هذا من نبيكم صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ".[2]

فزاد سند الحديث طبقة، أي أنه عنده خماسيّ، وخالف الترمذيُّ فيه سند شيخه فيمن قبل سفيان (الثوري كما صرحت به الرواية هنا دون رواية البخاري السابقة وأحمد الآتية)، فرواه البخاري عن محمد بن يوسف الفريابي عن سفيان، ورواه الترمذي عن محمد بن بشار عن يحيى بن سعيد عن سفيان. ومحمد بن بشار من شيوخ البخاري كذلك، ومع هذا لم يرو الحديث عنه، بل أورده في موضع واحد بالسند السابق، ويرجع هذا إلى أفضلية السند العالي على النازل.

وقد اتفق متن الترمذي مع متن البخاري في ذكر المناسبة التي ساق فيها الصحابيُّ

[1] أبو بكر أحمد بن عمرو العتكي البزار: البحر الزخار المعروف بمسند البزار، 48/14، تحقيق: عادل بن سعد، مراجعة وتقديم: بدر عبد الله البدر ومشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1، 1427هـ/ 2006م. يبدو أنّ البزار قصد الروايات الصحيحة عن مسعر دون غيرها، وإلا سيأتي قريبًا من كلام ابن عدي أنه رواه كذلك محمد بن القاسم الأسدي عن مسعر، ولكنه ضعيف.

[2] رواه الترمذي في السنن، الحديث رقم 2206، 4/ 68، أبواب الفتن، باب منه. حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1996م. وقال: "هذا حديث حسن صحيح".

الحديث، وهي الشكوى إليه من الحجَّاج، إلا أنهما اختلفا في صدر الحديث، فبدأه البخاري بقول: "لا يأتي عليكم زمان"، والترمذي: "ما من عام"، والواضح أنّ الحديث سيق في الجواب عن الشكوى من الحجاج مرة واحدة، إلا أنه ربما سُمع من التابعي في مناسبات شتى بأكثر من صيغة؛ خاصة أنه عاش في أكثر من بلد كما سيظهر من سيرته. وتَقْوية الرواية للرواية حاصلة هنا؛ ليس من جهة السند وحده، ولكن من جهة اللفظ كذلك؛ لاشتراكهما في عبارة "حتى تلقوا ربكم"، ولعلها تخصص قوله في رواية أبي عيسى: "ما من عام"؛ أي ما من عام من أعوامكم.

5. وروى الحديثَ كذلك شيخ البخاري أبو عبد الله أحمدُ بن حنبل في مسنده، قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن الزبير، يعني ابن عدي، قال: شكونا إلى أنس بن مالك ما نلقى من الحجاج، فقال: "اصبروا، فإنه لا يأتي عليكم عام، أو يوم إلا الذي بعده شرّ منه، حتى تلقَوا ربكم" سمعته من نبيكم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ".[1]

وشيخ أحمد هنا أجلّ من شيخ البخاري، ويتفقان في باقي السند، ويتقارب اللفظان كثيرًا، إلا أنه قال هنا: "عام أو يوم"[2] فتردد، في حين قال في رواية البخاري "زمان" وجزم. ومع عدم التباين بين الألفاظ؛ إذ العام واليوم أجزاء من الزمان، إلا أنّ الجزم في رواية البخاري يقدّمها على أختها. وكذلك جزم الترمذي بلفظ "عام". ورواية أحمد هذه تقوّي لفظ رواية البخاري وسندها أيضًا.

---

[1] رواه أحمد في مسنده، الحديث رقم 12347، 19/ 351، حقق هذا الجزء وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1418هـ/ 1997م. ورواه أبو يعلى الموصلي في مسنده عن شيخه أبي خيثمة زهير بن حرب بسند أحمد ولفظه: مسند أبي يعلى الموصلي، الحديث رقم: 4037، 97/7، حققه وخرج أحاديثه: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، ط1، 1406هـ/ 1986م.

[2] رواه الطبراني في الصغير بلا تردد: "لا يأتي عام..."، الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني، الحديث رقم 528، 319/1، تحقيق: محمد شكور أمرير، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1405هـ/ 1985م.

ويغلب على الظن أن يكون البخاري سمع هذا الحديث بهذه الصيغة والسند من أحمد، إلا أنه في "الجامع الصحيح" ذكر الرواية من طريق آخر كما سبق. ولعله سلك هذا المسلك حرصًا على علوّ السند أيضًا في الرواية التي اختارها، كذلك تردّد راوي أحمد في بعض ألفاظها كما سبق، فلو روى البخاري الحديث عن أحمد عن ابن مهدي عن سفيان عن الزبير عن أنس، لطال السند قياسًا إلى روايته عن محمد بن يوسف الفريابي عن سفيان عن الزبير عن أنس، والعالي أقوى من النازل، وسيكون كذلك قد أورد لفظًا فيه تردُّد، بدلًا من لفظ به قَطْع وجزم.

6. وروى الحديثَ أيضًا نعيمُ بن حماد في (كتاب الفتن)؛ قال: حدثنا ابن المبارك ووكيع، عن سفيان، عن الزبير بن عدي، سمع أنسَ بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: "لا يأتي عليكم عام إلا وهو شرٌّ من الآخر"؛ سمعته من نبيكم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ".[1]

وهو طريق رباعي السند صحيح يربو على طريق البخاري بادي الرأي؛ لرواية نعيم له عن شيخين راسخين لا واحد، لكن البخاري وكتابه راجحان على نعيم وكتابه جدًا، فيرجح حديثه على حديثه جدًا، ومع هذا فكل من الروايتين تقوّي الأخرى.

ونلاحظ أنّ رواية نعيم لم يُذكَر فيها أمر الحجّاج؛ أي السياق الاجتماعي لتحديث الصحابي الجليل به، واحتفظ بكلمة "عليكم" التي تفيد توجيه الكلام إلى المخاطبين، ورواه نعيم بلفظ "عامٌ" بدل "زمان"، ويمكن أن نفسّر لفظ رواية الترمذي السابقة: "ما من عام"، بلفظ رواية نعيم هنا: "لا يأتي عليكم عام"؛ أي على أنه خطاب للحضور في الزمان أو المكان.

[1] نعيم بن حماد المروزي: الفتن، ص 21، ضبطه وصححه وعلق عليه: مجدي بن منصور الشورى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ/ 1997م. ومن المتأخرين أورد صاحب كنز العمال الحديث عن نعيم بن حماد في "الفتن" على أنه من رواية ابن عمر، ولم أجده فيه عنه؛ انظر: علاء الدين المتقي الهندي: كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: الحديث رقم 38632، 14/ 256، ضبطه وفسر غريبه: بكر حياني، صححه وضبط فهارسه ومفتاحه: صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1405هـ/ 1985م.

إلا أنّ رواية نعيم للحديث أسقطت جزءًا مهمًا من المتن أثبتته روايات أخرى أصح منها، وهو قوله: "حتى تلقوا ربكم"، فقد اتفق عليه البخاري وأحمد والترمذي كما سبق، والبزار كما سيأتي، وله تأثير في تفسير الحديث سيظهر فيما بعد.

7. ورواه البزار في مسنده (البحر) من غير طريق سفيان قال: حدثنا محمد بن المثنى، نا أبو الوليد، نا عثمان بن زائدة، نا مسعر، عن الزبير بن عدي، عن أنس قال: "لا يأتي عليكم زمان إلا والذي بعده شرٌ منه حتى تلقوا ربكم" سمعت ذلك من نبيكم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو كما قال، قال: إن كان كذلك إن شاء الله.[1]

والرواية تقوّي رواية صحيح البخاري التي اتخذناها أصلًا هنا من جهتي اللفظ والسند، فتزيد على سند البخاري سندًا آخر يعضّده أكثر، وتتطابق روايتهما لفظًا، وهي نفسها رواية الخطيب بطريق البخاري كما سبق إيرادها.

8. وفي رواية أخرى قال عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا في كتاب "الصبر والثبات عليه": "حدثني محمد بن إدريس الحنظلي، حدثنا أبو الوليد الطيالسي، قال: سمعت عثمان بن زائدة، يحدث عن الزبير بن عدي، قال: دخلنا على أنس بن مالك، فشكونا إليه الحجّاج، فقال: "اتقوا الله واصبروا، فإنه ليس من عام إلا والذي بعده أشدّ منه، حتى تقوم الساعة"؛ قال عثمان: فسمعت مِسْعرًا يحدّث عن الزبير بن عدي، عن أنس قال: سمعت ذلك من نبيكم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ".[2]

وأهم ما في هذه الرواية، وهي رواية صحيحة الإسناد من رواية الثقات، قوله: "حتى

[1] مسند البزار، الحديث رقم 7482، 14/ 47. وقوله: "أو كما قال... إن كان كذلك إن شاء الله" في نهاية الحديث، يفسره قول محمد بن سيرين: "كان أنس قليل الحديث عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكان إذا حدث قال: أو كما قال" رواه أبو يعلى في مسنده، رقم 2839، 226/5. وقال محققه: "إسناده حسن".

[2] عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا: الصبر والثواب عليه، ص 21-22، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1418هـ/ 1997م.

تقوم الساعة"، فهو يؤيد القول بالفساد المتدرج لأجيال البشر أو المسلمين مطلقًا؛ أي أن كل زمان قادم سيكون "أشد" وفقا لهذه الرواية- ولعلها "أشر" كما في بعض روايات صحيح البخاري-[1] من كل زمان سابق عليه. إلا أنّ في المسألة ثلاثة أمور تضعف من قيمة هذه الزيادة؛ الأول: أن رفع الحديث جاء من طريق آخر، والمرفوع في روايات عثمان الأخرى ليس فيه ولا في غيره من المرفوع قوله: "حتى تقوم الساعة"،[2] والأمر الثاني: أنّ عبارة "حتى تقوم الساعة" وردت في حديث ضعيف السند عند ابن أبي عاصم كما سيأتي قريبًا فالخلط وارد، والأمر الثالث: أنّ الرفع جاء لمجمل الحديث، وليس لكل عبارة فيه، والله أعلم.

9. وفي (الكامل في ضعفاء الرجال) عند الكلام عن ضعف مرويات محمد بن القاسم الأسدي، قال أبو أحمد بن عدي: "حدثنا أحمد بن محمد بن الحسن الشرقي، حدثنا إبراهيم بن عبد الله، حدثنا محمد بن القاسم الأسدي، حدثنا سفيان ومِسْعر ومالك بن مِغْول وأبو سنان الشيباني، عن الزبير بن عدي، عن أنس قال: "لا يأتي على الناس زمان إلا شر من الزمان الذي كان قبله"- سمعنا ذلك من رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ"، ثم ذكر له إسنادين آخرين، وتعقّب الثلاثةَ بقوله: "وهذا الحديث من حديث مسعر لا أعلم يرويه غيرُ محمد بن القاسم وعثمان بن زائدة"،[3] وهذا يعني أنه حديث ضعيف من طريق محمد بن القاسم.

---

[1] على هامش الطبعة السلطانية لصحيح البخاري أثبتوا رموزًا لاختلاف رواة الصحيح، وعند قوله: "شرٌّ منه" وضعوا بالهامش رواية أخرى "أشرّ منه"، وعليها رموز أبي ذر الهروي (*) وابن عساكر (س)، وأمامها "صح": أي صح سماع هذه الكلمة عندهما، أو عند اليونيني: 49/9، هامش رقم 6.

[2] انظر ما أورده الخطيب من رواية عثمان للحديث موقوفًا ومرفوعًا، أحمد بن علي الخطيب البغدادي: الفصل للوصل المدرج في النقل، 585/2-587، دراسة وتحقيق: عبد السميع الأنيس، دار ابن الجوزي، الدمام، السعودية، ط1، 1418هـ/ 1997م. وسبق قريبًا ذكر رواية البزار عنه خالية من هذه الزيادة.

[3] أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني: الكامل في ضعفاء الرجال، 2254/6، تحقيق وضبط ومراجعة: لجنة من المختصين بإشراف الناشر، دار الفكر، بيروت، 1404هـ/ 1984م.

إلا أنّ كلام ابن عدي هذا يوهم بأنّ عثمان بن زائدة رواه عن مسعر بهذا اللفظ نفسه، وهذا ليس صحيحًا، فقد رواه بلفظ آخر كما سبق قريبًا عند ابن أبي الدنيا والبزار، وكما ذكره الخطيب بطرقه وصيغه المختلفة،[1] كما أنّ روايات الحديث الأخرى من غير طريق مسعر ليست بهذا اللفظ كذلك.

10. وفي حديث آخر بهذا المعنى في (الآحاد والمثاني) لأبي بكر بن أبي عاصم، قال: "حدثنا ابن كاسب، نا عبد العزيز بن محمد، عن سعد بن سعيد، عن ابن شهاب، عن رجل من بَلِيّ، عن أبيه، أن رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قال: "لا يمرُّ بالناس زمان إلا وهو خير من الذي بعده". حدثني أبو مروان العثماني، نا عبد العزيز بن محمد، عن سعد بن سعيد، عن الزهري قال: أخبرني رجل من بَلِيّ قال: قدم علينا مصدِّقٌ بعثه النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ... إلى قوله: فقَدِم (أي البَلَويّ) على النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فبايعه، قال: فقال النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: "لن يمر على الناس زمان إلا وهو خير من الذي بعده، حتى تقوم الساعة"،[2] وعلّق المحقق على الرواية الأولى بقوله: "وإسناده ضعيف لجهالة الرجل الذي من بلي"، يعني التابعيَّ، لكن الرواية الثانية تسد هذه الثغرة؛ لأنّ البلوي المذكور فيها صحابي، ولا يضر بعدالته جهالة اسمه، وقد روى ابن شهاب عنه- كما يفترض لفظ الرواية: "أخبرني"- مباشرةً؛ لذا فإنّ علة الروايتين ليست هنا، بل في سعد بن سعيد بن قيس الأنصاري، وأجمعُ ما قيل فيه هو قول الترمذي: "تكلموا فيه من قبل حفظه"،[3] فالرواية ضعيفة به. ويزيد الرواية الأولى ضعفًا أنهم اختلفوا في ابن

[1] راجع: الخطيب: الفصل، 2/585- 587.

[2] رواه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني، الحديثان 2616- 2617، ص 76، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، الرياض، ط1، 1411هـ/ 1991م.

[3] أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب، 4/ 758، تحقيق: فيصل بن محمد القحطاني، جمعية دار البر، دبي، ط2، 1443هـ/ 2021م.

كاسب شيخ المصنف ما بين معدِّل ومجرح، لكن المجرحين بينوا سبب الجرح.[1]

وقد ذكرنا رواية ابن أبي عاصم هنا مع اختلاف الحديث؛ لتشابه بينهما في المتن، ولم أجد من العلماء أحدًا صحَّح لفظ "لا يأتي على الناس زمان..." ولا ما يقاربه بأي سند كان، إلا باعتبار أنه رواية بالمعنى تتقوَّى بغيرها كما قد يفهم من كلام ابن عدي السابق، وكما سيأتي من كلام علماء آخرين.

ولعل هذا يفتح أعيننا على نقطة مهمة ودقيقة في تقوية الأحاديث بعضها ببعض؛ وذلك أنّ فروق اللفظ يجب مراعاتها في هذه التقوية، فإذا قلنا في رواية ما إنها ضعيفة، لكن تقوّيها رواية فلان الصحيحة، فلابد من التنبيه إلى فروق الألفاظ بين الروايتين كما هو فعل الجهابذة من العلماء، لأنّ التقوية بالغير- تصحيحًا وتحسينًا- قد توهم المطابقة اللفظية، وهو ما يوقع في أخطاء واضحة كما سنرى في حديث الباب الذي معنا. وهذا يعني كذلك أننا لا يجوز أن نُحِل الرواية ذاتَ السند الصحيح مكان ذات السند الضعيف، إلا إذا تطابقا في اللفظ، فتكون الصحيحة قد أغنت عن الضعيفة في هذا المتن.

ومهما يكن من أمر، فإنّ كل ما سبق من طرق الحديث جاء عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إلا ما نقلتُه آنفًا من حديث أبي بكر بن أبي عاصم، وثمة حديث آخر ذو طرق عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بمعناه؛ ومن هذه الطرق ما يلي:

أ) روى ابن وضّاح في (البدع والنهي عنها) "عن موسى بن مهدي، عن سفيان بن عيينة، عن مجالد، عن الشَّعْبي، عن مسروق قال: قال عبد الله: "لا يأتي عليكم عام إلا والذي بعده شرٌّ منه، ولا أعني عامًا أخصبَ من عام، ولا أمطرَ من عام، ولكن ذهاب خياركم وعلمائكم، ثم يحدث قوم يقيسون الأمور برأيهم، فيُهدَم الإسلام ويُثلَم"،[2] ورواه الدارمي بلفظ مقارب، وقال محققه: "إسناده

[1] السابق، 852/14 (تحقيق: فراز الحق بن نجم الحق).

[2] محمد بن وضاح القرطبي: البدع والنهي عنها ص 87، تحقيق: محمد أحمد دهمان، دار الصفا، القاهرة، ط1، 1411هـ/ 1990م.

ضعيف لضعف مجالد بن سعيد"،[1] وهو كذلك موقوف على الصحابي.

ب) وروى الطبراني في معجمه الكبير قال: حدثنا محمد بن النضر الأزدي، ثنا معاوية بن عمرو، ثنا زائدة، عن الأعمش، عن خيثمة، قال: قال عبد الله لامرأته: اليوم خيرٌ أم أمسِ؟ فقالت: لا أدري، فقال: لكني أدري، أمس خير من اليوم، واليوم خير من غد، وكذلك حتى تقوم الساعة"،[2] ووصفه ابن حجر والعجلوني بالصحة،[3] لكنه موقوف على ابن مسعود كذلك.

وواضح من جملة ما سبق أنّ الحديث لم يصح مرفوعًا إلى رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ إلا عن أنس، فهو غريب بهذا الاعتبار لانفراد الراوي به في طبقة الصحابي، وكذلك التابعي. وأما حديث ابن مسعود- مما صحّح العلماء بعض طرقه- فلم يرد إلا موقوفًا، ويبدو لي أنه سعى به إلى تفسير الحديث المرفوع الذي ربما لم يسمعه من رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، بل من غيره، وسيأتي أنّ بعض العلماء شرح حديث أنس بحديث ابن مسعود في وجه من وجوه المعاني التي ذكروها له.

وواضح كذلك أنّ أصح لفظ لحديث أنس هو لفظ البخاري في الصحيح: "لا يأتي على الناس زمان إلا الذي بعده شرٌ منه، سمعته من نبيكم صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ"، ويتقوى هذا اللفظ بغيره مما في مسند أحمد وجامع الترمذي ومسند البزار وغيرها، وبما تضمنه من القطع وعدم التردد.

لكن مع هذا نجد ظاهرتين غريبتين تتعلقان برواية البخاري للحديث في جامعه، وهما:

[1] أبو محمد الدارمي: المسند الجامع، الحديث رقم 205، ص 139، خدمه واعتنى به: نبيل بن هاشم آل باعلوي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1434هـ/ 2013م.

[2] رواه الطبراني في الكبير، الحديث رقم 8773، 169/9، حققه وخرج أحاديثه: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط2، 1404هـ/ 1983م. قال محققه: "رجاله رجال الصحيح". وانظر: المعجم الكبير كذلك، الحديث رقم 8551، 109/9، إلا أنّ فيه مجالد بن سعيد، وقد اختلط.

[3] فتح الباري، 20/13، كشف الخفاء، 144/2.

الظاهرة الأولى: الخلط بين لفظ البخاري "لا يأتي عليكم زمان..." وما فيه من خصوص الخطاب، ولفظ الرواية الضعيفة السابقة: "لا يأتي على الناس زمان..." وما فيه من عموم، فابن كثير في (النهاية في الفتن والملاحم) يقول: "وقال البخاري: حدثنا محمد بن يوسف... وساق سند حديث البخاري الآنف الذكر، إلى أن قال: "اصبروا فإنه لا يأتي على الناس زمان إلا الذي بعده شر منه"،[1] وقال نجم الدين الغزي في (حسن التنبه): "وروى البخاري عن أنس أنه سمع النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ يقول: "لا يأتي على الناس زمان إلا والذي بعده شر منه"،[2] وهي تسوية لا شعورية بين متنين مختلفين تحت سلطان المعنى المفترض والشائع للحديث، وهو كونه خبرًا عن استمرار انحدار البشرية في حمأة الشر إلى يوم الدين. وهنا نلاحظ أنّ المعنى الراسخ في الذهن للحديث قد ساق الذاكرةَ التي تستحضر والقلمَ الذي يكتب إلى خلط الروايات والتسوية بين ألفاظ لا تتساوى أصلًا.

الظاهرة الثانية: وهي أوسع من الأولى، وتتمثل في إسناد الرواية إلى البخاري مع إسقاط لفظ "عليكم" منها، وممن وقع في هذا الأئمة: الصغاني في (الموضوعات)،[3] والنووي في (رياض الصالحين)،[4] وابن الملقن في (حدائق الأولياء)،[5] والكوراني

[1] أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي: النهاية في الفتن والملاحم، 61/1، تحقيق: محمد أحمد بعد العزيز، دار الحديث، القاهرة، 1986م.

[2] نجم الدين الغزي الشافعي الدمشقي: حسن التنبه لما ورد في التشبه، 281/11، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، دار النوادر بسورية ولبنان والكويت، ط1، 1432هـ/ 2011م.

[3] الحسن بن محمد الصغاني: موضوعات الصغاني ص 26، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: نجم عبد الرحمن خلف، دار نافع للطباعة والنشر، ط1، 1401هـ/ 1980م.

[4] يحيى بن شرف النووي: رياض الصالحين، ص 77، دار المنهاج للنشر والتوزيع، جدة، 1436هـ/ 2015م.

[5] سراج الدين بن الملقن: حدائق الأولياء، 132/1، اعتنى به ووضع حواشيه: السيد يوسف أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، 2009م.

في (الكوثر)،[1] والسيوطي في (الدرر المنتثرة)،[2] و(التوشيح)،[3] ومرعي بن يوسف الكرمي في (الفوائد الموضوعة)،[4] وملّا علي القاري في (شَمّ العوارض)،[5] و(شرح الشفا)،[6] والعجلوني في (كشف الخفاء)،[7] وعبد العزيز الريس في (الإمامة العظمى)، ووظّفه في إثبات أن الأمويين خير من العباسيين على الجملة،[8] وعبد الرحمن بن قاسم في (الدرر السنية)،[9] والشنقيطي في (كوثر المعاني)،[10] وغيرهم.

فمن أين جاء هذا التوافق في إسقاط لفظة من متن الحديث بين هذا العدد غير القليل

---

[1] أحمد بن إسماعيل الكوراني: الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، 14/11، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1429هـ/ 2008م.

[2] جلال الدين السيوطي: الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، ص 162، تحقيق: د. محمد بن لطفي الصباغ، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، د. ت.

[3] جلال الدين السيوطي: التوشيح شرح الجامع الصحيح، 4128/9، تحقيق: رضوان جامع رضوان، مكتبة الرشيد، الرياض، ط1، 1419هـ/ 1998م.

[4] الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة، ص 103، تحقيق: د. محمد بن لطفي الصباغ، دار الوراق للنشر والتوزيع، الرياض، ط3، 1419هـ/ 1998م.

[5] الملا علي بن سلطان القاري: شم العوارض في ذم الروافض، ص 94، تحقيق: مجيد خلف، مركز الفرقان، ط1، 1425هـ/ 2004م.

[6] الملا علي القاري: شرح الشفا للقاضي عياض، 693/1، مصورة عن طبعة المطبعة العثمانية الكائنة في دار الخلافة 1319هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت. وقد تبع في نص الحديث المتن المشروح، ثم عزاه إلى البخاري ونقله مسقطا الجار والمجرور "عليكم" بعد أن قال: "ولفظه: قال الزبير... لا يأتي زمان...".

[7] إسماعيل بن محمد العجلوني: كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، الحديث رقم 3099، 451/2، حقق أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه: يوسف بن محمود الحاج أحمد، مكتبة العلم الحديث، 1421هـ. وأورده في موضع آخر ولم يسقطها، انظر: 144/2.

[8] عبد العزيز الريس: الإمامة العظمى.. تأصيلات أهل السنة، ص 389، مكتبة دار البرازي، حمص، سوريا، ط1، 1437هـ.

[9] عبد الرحمن بن قاسم النجدي: الدرر السنية في الأجوبة النجدية، 188/10، ط6، 1417هـ/ 1996م.

[10] محمد الخضر الجكني الشنقيطي: كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري، 290/3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1415هـ/ 1995م. إلا أنه نقله في ثنايا نص للحافظ ابن حجر، فكأنه وافقه.

من سادتنا العلماء؟

ترجم البخاري للباب الذي أورد فيه حديثه السابق بقوله: "لا يأتي زمان إلا الذي بعده شرٌ منه"، فأسقط هو نفسه منه لفظ "عليكم"، وهذا معتاد من فعله في اختصار الحديث، وربما استند في هذا الصنيع هنا إلى أنّ هذا هو تفسير الحديث لديه.

وقد علّق البدر العيني في شرحه على صحيح البخاري على هذه الترجمة للباب، ووصفها بأنها "هي عين الحديث المذكور في الباب"،[1] وقال ابن حجر في "الفتح" في الموضع نفسه: "كذا ترجم بالحديث"،[2] أي ترجم للباب بعين الحديث، وهذا مما تثبت المقارنة بين الترجمة والحديث خلافه كما يظهر بوضوح، لأنه حذف لفظة هي عماد في معنى النص، لتأثيرها الأساس في فهمه كما سيأتي. وقد اشترطوا لاختصار الحديث- لو اعتبرنا الترجمة هي الحديث مختصرًا- ألا يخل بالمعنى، وسيأتي معنا في المبحث الثالث ما يثبت أنّ الاختصار هنا بحذق لفظ "عليكم" يخل بالمعنى.

إذن يمكن أن نقول: إنّ سبب إسقاط "عليكم" من نص الحديث لدى جماعة من العلماء مع إسناده إلى صحيح البخاري، يرجع إلى الخلط اللاشعوري بين النص وترجمة الباب الذي أورده فيه أبو عبد الله، وجاء هذا منهم- فيما يبدو- وقوعًا تحت تأثير المعنى السائد للحديث كما سيأتي بيانه؛ أي أنّ العلماء الذين نقلوا هذا الحديث سيطر عليهم تفسيرهم له بأنّ المقصود به هو استمرار زيادة الشر في الدنيا إلى يوم القيامة، فتأثر لفظهم له بهذا تأثرًا لا شعوريًا.

وليس هذا ذمًا لأهل العلم رحمهم الله، معاذ الله، بل هو بيان لوقوعهم الطبيعي تحت

[1] العيني: عمدة القاري، 185/24.

[2] أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، 20/13، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه واستقصى أطرافه ونبه على أرقامها في كل حديث: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفية، القاهرة، 1390هـ.

سلطان النسبية والتأثر بحُزمة الأحوال والظروف المحيطة بالنص، وهي أحوال وظروف لا ينجو من تأثيرها وضغطها إلا نبي مرسل، وينجو منها كذلك إجماع الأمة حين تجمع على شيء.

ولم يكن هذا الوقوع في أسر النسبية شرًا مطلقًا، بل كان مجالًا واسعًا لإثراء المعرفة عند المسلمين؛ إذ ثبت ورسخ لديهم أنّ الدليل هو مناط التصويب والتخطئة، وأنّ كل عالم يمكن تعقب قوله والتعقيب على رأيه ما دام هناك مسوِّغ لهذا التعقب وذاك التعقيب.

وعلى كل حال، فهذه طائفة من طرق الحديث الذي تطبق عليه هذه الدراسة، ولم أقصد منها الاستقصاء التام للروايات، ولكن الاطمئنان إلى صحتها، وترجيح لفظ منها على غيره بما يسانده من ألفاظ الطرق الأخرى، وردّ الطرق الضعيفة بمتنها ولفظها؛ خاصة فيما شذّت به من الألفاظ.

ولعلي أختم هذا المبحث بالقول: إنّ الروايات الضعيفة لهذا الحديث يلاحظ عليها عدم وجود راوٍ كذاب فيها تقريبًا، بل فيها من تكلموا في حفظه (مثل: سعد بن سعيد الأنصاري)، ومن اختلط (مجالد بن سعيد)، ومن اختُلف فيه توثيقًا وتضعيفًا (محمد بن القاسم الأسدي)، وكل هذه العلل التي وُصف بها الرواة لا يظهر أثرها السالب على الرواية إلا بسبب من الأسباب، ومنها: هذا الأمر المتعلق بحديثنا، وهو أن يسيطر على عقل الراوي معنى بعينه للفظ الحديث، فيندفع إلى روايته بألفاظ توافق هذا المعنى العالق بذاكرته الواهنة أو المختلطة.

المبحث الثاني: أقوال الصحابي الراوي وأهلِ العلم في تفسير الحديث

أسعى هنا أولًا إلى بيان حال أبرز رجال الأسانيد السابقة؛ لإظهار دورهم في نقل حديث "لا يأتي على الناس زمان إلا والذي بعده شرٌ منه"، والظروف التي أحاطت بهذا النقل، ووجّهت المعنى في ناحية بعينها ستصير هي السائدة في فهمه بين أهل

العلم فيما بعد، حتى نعرف العوامل التي أدّت إلى ظهور هذا التفسير وشيوعه.

أنس بن مالك: راوي الحديث في طبقته الأولى هو أنس بن مالك الأنصاري (ت 93هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، من صغار الصحابة، ومن المكثرين من الرواية عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد امتد به العمر حتى جاوز المئة، وشهد إلى جانب كثير من أحداث السيرة النبوية، فتوحَ الصحابة للبلدان والأقطار، واستقرّ بالبصرة، ثم شهد انتهاء عصر الراشدين، حتى انتقل المُلك إلى بني مروان بن الحكم.

ولم يكن لمثل أنس أن ينعزل عن أحداث العراق الكبيرة التي جرت في زمانه، ومنها: معركة صِفّين، ومعارك الخوارج، ومقتل سيّدنا علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعام الجماعة، ومقتل الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وخلافة عبد الله بن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وخروج المختار الثقفي، وإمارة الحجّاج على العراق، وثورة ابن الأشعث.

إلا أنّ العلاقة الأوضح من بينها جميعًا هي علاقته بأحد أهم صناع الأحداث في العراق في الربع الأخير من القرن الهجري الأول، وهو الحجاج بن يوسف الثقفي؛ الذي رسّخ بالشدة والعنف مُلك بني أمية في هذه النواحي بعد اضطرابات طويلة، فقد جمعت بين أنس بن مالك والحجاج مواقف كثيرة روتها كتب السنة والتاريخ. وهي وإن كانت روايات متفاوتة الصحة، فإنها تفيدنا في فهم وبيان الصلة بين أطراف الحديث الذي نحن بصدده، والخلفيات التي صنعت الموقف الذي وقعت فيه الشكوى، ومن هذه المواقف الجامعة بين الرجلين ما يلي:

الأول: الحجاج يبحث عن حجة لشدته وعنفه: روى البخاري في صحيحه عن أنس أنّ ناسًا كان بهم سَقَم قالوا: يا رسول الله، آونا وأطعمنا، فلما صحُّوا قالوا: إنّ المدينة وَخِمة، فأنزلهم الحَرَّة في ذَوْد له، فقال: اشربوا ألبانها، فلما صحُّوا قتلوا راعي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، واستاقوا ذوده، فبعث في آثارهم، فقطع أيديهم وأرجلهم، وسَمَر أعينهم، فرأيت الرجل منهم يَكْدِم الأرض بلسانه حتى يموت، "قال سلام: فبلغني أنّ

الحجاج قال لأنس: حدِّثني بأشد عقوبة عاقبه النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، فحدثه بهذا، فبلغ الحسن، فقال: وَدِدت أنه لم يحدّثْه.[1]

وثمة روايات أخرى للقصة تضيف تفاصيل مهمة حول السياق الاجتماعي والظرف المكاني الذي رافق الرواية، فروى أبو عوانة عن أبي رَوح أنه سمع "ثابتًا البُنَانيَّ يحدّث في بيت الحَسَن (البصري)، والحسنُ شاهد، قال ثابت: حدَّثَنا أنس بن مالك أنّ الحَجَّاج بن يوسف لما قدم العراق أرسل إليه، فقال: يا أبا حمزة، إنك رجل قد صحبت رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، ورأيت عمله وسبيله ومنهاجه، وهذا خاتمي فليكن في يدك، فلا أعمل شيئًا إلا بأمرك... يا أبا حمزة، أخبرني بأشد عقوبة عاقب بها رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ"، فلما أخبره بأمر القوم الذين قطع أيديهم وأرجلهم، "وثب الحجاج، فقال: رسولُ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قتل على ذود، وقطع الأيدي والأرجل، وسمل الأعين، ونحن لا نقتل في معصية الله؟! قال الحسن: ولا يذكر عدوُّ الله أنهم حاربوا الله ورسوله، وكفروا بعد إسلامهم، وقتلوا النفس التي حرم الله، وسرقوا! قال: فلقد رأيت الحسن يُعْرِض بوجهه، ويتمَّر وجهه وثابتٌ يحدث الحديث، والحسن يعرض بوجهه يمينًا وشمالًا كراهية كأنما يُلْطَم وجهه.[2]

وللحديث في "حلية الأولياء" رواية أخرى كذلك تفيد أنّ الحسن قد ملأه الغضب حتى أطال لسانه في أنس رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ، فقال: "إنّ أنسًا حَمِيق، يَعْمِد إلى شيطان يلتهب فيحدّثه بهذا"،[3] والسندُ مقبول، وهو في كل حال يكشف عن تشابك وتداخل العلاقة بين

[1] صحيح البخاري، الحديث رقم 5685، 123/7، كتاب الطب، باب الدواء بألبان الإبل.

[2] رواه أبو عوانة في مسنده (المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم) الحديث رقم 6545، 201/13-202، تحقيق: د. سالم عمر با عبد الله، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1435هـ/ 2014م.

[3] أبو نعيم الأصفهاني: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء 48/5، ضبطه وخرج أحاديثه وعلق عليه: سامي أنور جاهين، دار الحديث، القاهرة، 1430هـ/ 2009م. والحديث حسن للخلاف حول يحيى بن عثمان بن صالح؛ قال في مجمع الزوائد: "وقد وثق، وتكلم فيه من لم يسم بغير قادح معين"، 95/7، وسعيد بن أسد ذكره ابن حبان في الثقات.

الصحابي وبين الأمير الغشوم في الرواية التاريخية والوعي الثقافي الإسلامي عمومًا.

ويتضح من مجموع روايات الحديث الوارد أخيرًا أنّ الحجاج كان قد بلغه أمر القوم الذين عاقبهم النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ هذه العقوبة الشديدة،[1] إلا أنه كان يبحث أمام الناس عن سند وشاهد يتخذه حجة لسياسته القاسية تجاه الرعية، فسأل أنسًا رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ عن أشدّ عقوبة أوقعها النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ بأحد، فأخبره بأمر هؤلاء الأعراب وردتهم وخيانتهم وما اقتص به النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ منهم، ولما كان الحجاج- وهو فقيه ولكن ذو هوى- يريد أيّ حجة شرعية يسوّغ بها أفعاله، فقد نظر إلى العقوبة بمعزل عن سبب إيقاعها بهؤلاء الجناة.

وقد انتقد الحسن البصري في هذا السياق على سيدنا أنس بن مالك أمرًا وعلى الحجاج أمرًا، فانتقد على الصحابي أنه روى الحديث لرجل لا يلائمه مثل هذا، فهو غشوم ظلوم قتّال، والصحابيُّ اعتبر أنه مؤتمن على رواية السنة ونقلها، ولعله لم يَرِد على ذهنه أنّ الحجاج- خاصة أنّ سؤاله جاء في أول قدومه أميرًا على العراق كما تفيد الرواية الثانية- سيسوّي في العقوبة بين من خالفه في قضايا السياسة والحكم ومن ارتد عن دينه وقتل وسرق.

وهذا الأخير هو ما أخذه الحسن البصري على الحجاج بن يوسف؛ إذ لم يفرّق بين من فعل فعلًا يستحق عليه حد الحرابة؛ أي جريمة مركبة من الردة والسرقة والقتل، وبين المعارض السياسي الذي يرى أنّ معارضته هي نهي عن المنكر يوجبه الشرع عليه.

الموقف الثاني: هل خرج أنس على الأمويين؟ روى الحاكم في المستدرك بإسناد جيد

[1] لم يكن فعل النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ بالقوم مجرد قصاص أو تطبيق لحد الحرابة عليهم، بل كان مع هذا تحذيرًا للأعراب المتربصين بالمسلمين حول المدينة أن يكرروا مثل هذه الجريمة، وإلا ووجهوا بعقوبة بالغة من هذا النوع. وهو تطبيق لقول الله تعالى: "وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ" (البقرة: 179)، ولقول العرب: القتل أنفى للقتل.

أنّ الحجاج قال عن أنس بعد أن آذاه: "إنه كان بيّن البلاء في الفتنة الأولى، غاشّ الصدر في الفتنة الآخرة"،[1] والفتنة الأولى هي ما جرى منذ الخروج على أمير المؤمنين عثمان إلى أن تولّى معاوية، والآخرة هي ما جرى من الانتفاض على بني أمية منذ وفاة يزيد، وربما قصد بها ثورة ابن الأشعث خاصة. وقوله "غاشّ الصدر" يفيد أنه لم يخرج بنفسه في جيش ابن الأشعث، ولكن لعله شاركهم الرأي، وإن أبدى الحياد في الظاهر بين الفريقين لشيخوخته.

وفي تاريخ ابن عساكر عن أزهر بن عبد الله، قال: "كنت في الخيل الذين بيتوا أنس بن مالك، وكان فيمن يؤلب على الحجاج، وكان مع عبد الرحمن بن الأشعث، فأتوا به الحجاج، فوسم في يده: عتيق الحجاج".[2]

وفي بعض الروايات عن علي بن زيد قال: كنت في القصر مع الحجاج وهو يعرض الناس من أجل ابن الأشعث، فجاء أنس بن مالك حتى دنا، فقال له الحجاج: هيه يا خِبْثة، جوَّال في الفتنة؛ مرةً مع علي بن أبي طالب، ومرة مع ابن الزبير، ومرة مع ابن الأشعث، أما والذي نفسي بيده لأستأصلنك كما تُستأصل الصَّمغة، ولأجردنَّك كما يجرَّد الضب، فقال: من يعني الأمير- أصلحه الله؟ قال الحجاج: إياك أعني، أصمَّ الله سمعك. فاسترجع أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقال: إنا لله وإنا إليه راجعون، ثم خرج من

[1] رواه الحاكم في المستدرك، الحديث رقم 6596، 277/7، تحقيق: عادل مرشد ود. سعد اللحام، دار الرسالة العالمية، دمشق، ط1، 1439هـ/ 2018م. وقال محققه في هامشه: "إسناده جيد".

[2] أبو القاسم علي بن الحسن بن عساكر: تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها، 372/9، دراسة وتحقيق: محب الدين عمر العمروي، دار الفكر، بيروت، 1415هـ/ 1995م. قال ابن حجر في أزهر بن عبد الله: "ذكر ابن الجوزي عن الأزدي قال: يتكلمون فيه. قلت: لم يتكلموا إلا في مذهبه (لأنه كان يسب سيدنا عليا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، وقد وثقه العجلي... قال أبو العرب: ومن سبّ الصحابة فغير ثقة ولا مأمون" ابن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب، 541/1، تحقيق: عامر علي عوض شبير، جمعية دار البر، دبي، ط2، 1443هـ/ 2021م. والرواية هنا بعيدة عن أن تكون قد تأثرت بناصبيته.

عنده، فقال: لولا أني ذكرت ولدي فخَشِيته عليهم، لكلّمته في مقامي بكلام لا يستجيبني بعده أبدًا.[1]

ومعلوم أنه كان في الخارجين على الأمويين زمن الحجاج بالبصرة كثير من العلماء، وقد بقي أنس بن مالك في البصرة معظم حياته مصدرًا مهمًا لمن سعى لرواية السنة وطلبها، خاصة وأنه قد طال عمره، وتوفي سنة 93هـ مجاوزًا المئة،[2] فلابد أن يحرص كل راو أو عالم يسكن البصرة أو يزورها، أو يلقى الصحابي خارجها على أن يسمع منه. وكان أنس كذلك ثريًا كثير المال، ما يعني أنّ زيارة أهل العلم له كانت كثيرة؛ فهم يستروونه من محفوظه من السنة، وهو يكرمهم بالرواية والقِرى.[3]

ولم تكن الرواية في ذاك الزمان مجالس علمية منظمة كما شاع بعد ذلك، بل لم يكونوا يكثرون منها،[4] وإنما كانت جزءًا من سياق الحياة، أي أنّ الرواية كانت تتداخل مع شؤون الحياة الأخرى، فتأتي عادة حين تستدعيها المواقف، وهذا ظاهر من الحديث

[1] رواه الطبراني في الكبير: الحديث رقم 704، 247/1. وفي الهامش نقلًا عن مجمع الهيثمي: "علي بن زيد ضعيف، وقد وثق". ومحمد بن سعد بن منيع الزهري: الطبقات الكبير، 340/5، تحقيق: د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1421هـ/ 2001م.

[2] جاء في مسند أحمد عن أنس قال: "قدم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (يعني المدينة) وأنا ابن عشر سنين..." الحديث رقم: 12077، 132/19. وقال محققه: "إسناده صحيح على شرط الشيخين". وفي حديث آخر رواه أحمد في المسند كذلك، أنّ أم سليم لما قدّمت ولدها أنسًا إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالت: "يا رسول الله، هذا ابني، وهو غلام كاتب" الحديث رقم 12251، 275/19، وهو على شرط الشيخين كما أفاد محققه كذلك.

[3] مما يشير إلى اعتياد أنس ضيافة الناس قول قتادة: "كنا نأتي أنس بن مالك وخبازه قائم..." الحديث رقم 12373، 368/19. وثمة أحاديث عديدة تبدأ بجملة: "دخلنا (أو دخلت) على أنس..." ما يعني اعتيادهم الدخول عليه، منه في البخاري مثلًا: الحديث 530، 112/1.

[4] سبق إيراد كلام ابن سيرين: "كان أنس قليل الحديث عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكان إذا حدّث قال: أو كما قال"، وفي طبقات ابن سعد عن ثابت البناني أن بني أنس قالوا لأنس: يا أبانا، ألا تحدثنا كما تحدث الغرباء؟! قال: أي بني، إنه من يكثر يهجر" طبقات ابن سعد، 337/5.

النموذج لهذه الدراسة، فكانت مجالس الناس مع الصحابي مجالس تفاعل حياتي وتبادل للآراء، وحديثٍ في مختلف شؤون الدين والدنيا والسياسة وغيرها، ومن ذلك حال بني أمية وعاملهم على العراق الحجّاج بن يوسف، وما سام به الناس من الخسف والقتل. وهي مجالس تبدأ عادة بالنقد، ثم تتطور إلى احتجاج كلامي ومناداة بالتغيير، إلى أن تتفاعل العوامل الاجتماعية المتنوعة مع الفكرة، فتلد جسمًا اجتماعيًا قد يحوّل الفكرة إلى برنامج عمل. ويبدو أنّ الناس قد تداولوا الرأي بينهم في هذه المسألة في مجلس أنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وغيره، فتأيد بالخروج مع ابن الأشعث، فكان لأنس لأجل هذا نصيبه من أذى الحجاج.

الموقف الثالث: الصحابي يشكو الحجاج إلى الخليفة: روى الحاكم بسنده عن الأعمش، قال: كتب أنس بن مالك إلى عبد الملك بن مروان: يا أمير المؤمنين، إني قد خدمت محمدًا رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عشر سنين، وإنّ الحجاج يَعُدّني من حَوَكَة البصرة. فقال عبد الملك: اكتب إلى الحجاج يا غلام، فكتب إليه: ويلك قد خَشِيتُ أن لا يصلح على يدك أحد، فإذا جاءك كتابي هذا فقم حتى تعتذر إلى أنس بن مالك.[1]

وثمة روايات أخرى في كتب الحديث ودواوين الأدب تفيد أنّ عبد الملك سبَّ الحجاج سبًا قبيحًا لأجل إيذائه أنسًا رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ،[2] إلا أنها إما ضعيفة الأسانيد، أو بلا أسانيد أصلًا. وجملة هذه الروايات تفيد أنّ الصحابي كاتَبَ الخليفة وخاطبه بإمارة المؤمنين، وكانت هذه كافية ليرضى عبد الملك عن الصحابي، وينفتح أمامه الطريق ليتألف قلبه على دولته وإمارته، وهو ما لم يدركه الحجاج من سياسة الناس وتألّفهم.

[1] رواه الحاكم في المستدرك، الحديث رقم 6590، 7/277- 278. وقال محققه: "إسناده إلى الأعمش حسن لأجل أبي بكر بن عياش، والأعمش لم يثبت له سماع من أنس بن مالك".

[2] انظر مثلًا: أبو نعيم الأصفهاني: الطب النبوي، رقم 436، 2/462- 463، دراسة وتحقيق: د. مصطفى خضر دونمز، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1427هـ/ 2006م.

وكذلك ثمة مواقف فقهية عديدة جمعت الصحابي بالأمير، يتعلق بعضها بالقضاء،[1] وبعضها بالوضوء،[2] وبعضها بوقت صلاة الجماعة،[3] لكن لا نطيل بذكرها هنا، بل نخرج من جملة ذلك إلى تأكيد العلاقة القوية بين أنس والحجاج، وأنها كانت علاقة قلقة أو سلبية، وأنّ الصحابي تعرض فيها للأذى من الأمير الأموي مثل كثيرين غيره، وفي سياق من سياقات هذه العلاقة شكا الزبير بن عديّ ومن رافقه إلى أنس بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ظلم الحجاج، فساق لهم الحديث،[4] وفُهم الحديث في هذا السياق على أنّ مقصوده هو أنّ الزمان يزداد فيه الشر بإطلاق باستمرار إلى يوم القيامة، وهذا ما دعا ابن حجر إلى أن يقول: "الصحابي فهم التعميم؛ فلذلك أجاب من شكا إليه الحجاجَ بذلك (أي بأنْ ساق لهم الحديث)، وأمرهم بالصبر، وهم أو جُلّهم من التابعين".[5]

الزبير بن عدي: وأما راوي الحديث في طبقته الثانية، وهو أبو عدي الزبير بن عدي الهمْداني اليامي الكوفي؛ فمن صغار التابعين، توفي سنة 131هـ، وأدرك زمن الحجاج بن يوسف، وولّي قضاء الري، ومات وهو عليه.[6] وروى عن أنس بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ

---

[1] انظر: مسند أحمد: الحديث رقم: 13302، 28/21. قال محققه: "إسناده ضعيف لضعف عبد الأعلى، وهو ابن عامر الثعلبي، وضعف بلال بن أبي موسى، وهو ابن مرداس".

[2] انظر: السنن الكبرى للبيهقي: الحديث رقم 339، 117/1، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1424هـ/ 2003م.

[3] انظر: طبقات ابن سعد، 339/5- 340.

[4] ليس لدينا ما نقطع به بتقدم هذه الزيارة على رفع أنس شكايته من الحجاج إلى عبد الملك أو بتأخرها عنه، إلا أنّ الراجح هو التقدم؛ لأن أنسا لم يشك الحجاج إلا بعد أن بالغ هذا الأخير في مضايقته والإساءة إليه، فلعله طالب الوفد الزائر بأن يسير مسيره، والله أعلم بالصواب.

[5] ابن حجر: فتح الباري، 21/13.

[6] شمس الدين الكرماني: صحيح أبي عبد الله البخاري بشرح الكرماني، 153/24، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1401هـ/ 1981م. وثمة مسألة تتعلق بتوليه القضاء لبني أمية، وهي: هل يعني هذا أنه لم يكن من الخارجين مع ابن الأشعث؟ ترتبط معرفة هذا بمعرفة تاريخ مولده، فربما كان حديث السن سنة وقوع دير الجماجم. ومن المؤكد أنه لم يكن زعيمًا في ثورة ابن الأشعث، فإن كان قد شارك فيها، فهذا من غض الطرف عنه، أو لأنه لم يبلغ الأمويين أمر مشاركته في الثورة عليهم.

أحاديث صحّ منها هذا الحديث، وحديثُ سنِّ النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ التي قبض فيها،[1] وقد ابتُلي بمن كذب عليه بعشرات الأحاديث، وروَّاه فيها ما لم يَرْوه عن أنس مرفوعًا إلى النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ،[2] ولهذا دلالته المهمة في وقوع الخطأ في الرواية وصناعة الحديث واختراعه، وهو الاعتماد على ارتباط اسم الراوي (الزبير) باسم صحابي بعينه (أنس) في عالم الرواية دون غيره من الصحابة، مع شهرته (لشَغْله منصب القضاء في حالتنا)، وقلة روايته للحديث عمومًا، مع توثيقه، فيكون بهذا شخصًا ملائمًا لحمل الحديث عليه.

روى الزبير عن أبي وائل شقيق بن سلمة، والحارث الأعور، وإبراهيم النخعي،[3]

---

[1] رواه مسلم في صحيحه، الحديث رقم 2348، 1103/2، كتاب الفضائل، باب كم سن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ يوم قبض، عناية: أبي قتيبة نظر محمد الفريابي، دار طيبة، الرياض، ط2، 1426هـ/ 2006م. وهذا يؤكد عدم دقة من قال من العلماء بأنه لا يعرف له عن أنس سوى حديث واحد: انظر: جمال الدين المزي: تهذيب الكمال في معرفة الرجال، 317/9، حققه وضبط نصه وعلق عليه: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1407هـ/ 1987م، وأبو سعد عبد الكريم السمعاني: الأنساب 442/13، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكّن، الهند، 1402هـ/ 1982م. وذكروا أنّ أبا حاتم الرازي قال: "له عنه أربعة أحاديث أو خمسة": عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي: شرح علل الترمذي، 737/2، حققه وكمل فوائده بتعليقات حافلة: نور الدين عتر، دار الملاح للطباعة والنشر، دمشق، د. ت. ولعله قصد إلى جانب ما سبق حديث "إذا صلت المرأة خمسها..."، وحديث "من اجتنب أربعا..." المرويين في مسند البزار (الحديثان: 7480- 7481، 14/ 46- 47)، وكلاهما بطريق رواد بن الجراح، وعنه قال البزار: "ورواد صالح الحديث ليس بالقوي، وقد حدّث عنه جماعة من أهل العلم، واحتملوا حديثه"، 47/14.

[2] وُجد جزء من نسخة الزبير التي صنعها بشر بن الحسين الأصبهاني، وهو منشور على الشاملة، وعن بشر هذا قال ابن حبان: "يروي عن الزبير بن عدي بنسخة موضوعة، ما لكثير حديث منها أصل، يرويها عن الزبير عن أنس شبيها بمئة وخمسين حديثًا مسانيد كلها، وإنما سمع الزبير من أنس حديثًا واحدًا: "لا يأتي عليكم زمان إلا والذي بعده شرٌ منه" محمد بن حبان البستي: كتاب المجروحين من المحدّثين، 217/1، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1420هـ/ 2000م.

[3] كثرت روايته عن إبراهيم النخعي كما يلاحظ في مصنف ابن أبي شيبة ومسند عبد الرزاق، وقد ذكر شاه ولي الله الدهلوي أنّ مذهب إبراهيم هو مذهب أبي حنيفة وصاحبيه (انظر: الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف، ص 39- 40، راجعه وعلق عليه: عبد الفتاح أبو غدة، دار النفائس، بيروت، ط3، 1406هـ/ 1986م) وبهذا يكون للزبير- أحد حملة فقه أهل الكوفة- موضع في سياق المذهب الحنفي.

وغيرهم. وكان يجاهد مع قتيبة بن مسلم الباهلي، ولكن نهاه إبراهيم[1] خوفًا عليه من أن يذهب علمُه بموته؛ خاصة أنه كان جهادَ نافلة.

وقد ارتبط اسم الزبير بسفيان الثوري تلميذًا، وأنس بن مالك شيخًا، وحديثِ "لا يأتي عليكم زمان..." روايةً، حتى زعم بعض أهل العلم أنه ليس له عن أنس غيره كما سبق، بل وقع الخلط بين حديث سفيان عنه وحديث سفيان عن غيره، حتى ركّب بعض الرواة سند هذا الحديث على سند حديث آخر، فقد روت كتب العلم أنّ رجلًا ذاكر يحيى بن معين بحديث نماه إلى هذه السلسلة، والحديث هو: "إذا صلت المرأة خمسها..."، فسأل يحيى الرجلَ: "مَن حدّث بهذا؟ قال: أبو عصام (روّادُ بن الجراح العسقلاني)، قال يحيى: نعم، روّاد، نعم! ذاك حدّث عن سفيان؟! تخايل له سفيانُ الثوري، لم يحدِّثه سفيان بذا قط، إنما حدّثه عن الزبير: أتينا أنسًا نشكو الحجّاج..."،[2] وقد ذكر هذا الحديث لا غيره لأنه يرى أنه ليس للزبير عن أنس روايةٌ غيره.

وأهمية الزبير للحديث الذي نحن بصدده هو أنه الناقل الوحيد له عن أنس، والتقدير أنه كان في أيام إمارة الحجاج على العراق شابًا يسير في طريق العلم، وكان الأمير المذكور يضيِّق على هؤلاء عمومًا، واشتد تضييقه عليهم مع ثورة ابن الأشعث ووقعة دير الجماجم (سنة 83هـ)، حتى من لم يخرج عليه فيها، فذهب وفد فيهم الزبير إلى أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يشكون إليه سيرة الحجاج فيهم. وقد توفي الحجاج سنة 95هـ، وتولى على العراق حوالي سنة 75هـ، وبهذا يكون اللقاء الذي سيق فيه الحديث جرى- على

[1] شمس الدين الذهبي: سير أعلام النبلاء، 298/6، خرج أحاديثه وعلق عليه وقدم له واعتنى به: محمد أيمن الشبراوي، دار الحديث، القاهرة، 1427هـ/ 2006م. وانظر: مصنف ابن أبي شيبة، رقم 37447، 7/ 487، تقديم وضبط: كمال يوسف الحوت، دار التاج، بيروت، ط1، 1409هـ/ 1989م.

[2] عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي: الكمال في أسماء الرجال، 494/4، دراسة وتحقيق: د. شادي بن محمد آل نعمان، راجعه: بدر بن عبد الله البدر، شركة غراس للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 1437هـ/ 2016م.

الراجح- بين سنة 83 وسنة 93هـ، أي بين دير الجماجم ووفاة سيدنا أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ونص الشكوى التي تقدم بها الزوّار إلى الصحابي صاغها الزبير في جملة واحدة، وهي قوله: "شكونا إليه ما نلقى من الحجاج"، وفي رواية الكشميهني للبخاري كما ذكر الحافظ: "فشكوا إليه ما يلقون"،[1] ما يفيد أنّ الزبير لم يكن المتكلم عن القوم، وأنه كان شابًا جاء في رفقتهم، ثم عاش حتى روى الحديث، وانتشر من عنده، بل صار من خلاله حاكمًا على فهم كثير من أهل العلم والعامة من المسلمين لأدوار التاريخ بروايته له عن أنس بدون ملاحظة الفرق بين السياق النبوي للكلام وسياق الصحابي له.

وكون الزبير بن عدي رحمه الله كوفيًا وأنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بصريًا يرجّح أنّ الوفد كله كان كوفيًا جاء لهذا الأمر خاصة، ولم يكن قد بقي حيًا من الصحابة حينئذ في العراق ولا غيره إلا أقلهم؛ لعل الصحابي يكلم في الأمر الخليفة كما كلّمه عن نفسه.

ولو استبعدنا أن تكون الصيغة المروية عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للحديث تفسيرًا مقصودًا منه لحديث أنس، فسيبقى الحسن البصري هو أقدم من حُفظ عنه ما يفيد صراحة فهمَه لحديث "لا يأتي عليكم زمان..." على أنّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قصد به مطلق الزمان، وأنه لا يأتي على النوع البشري كله زمان، مهما صغر، إلا كان شرًا مما قبله، وهكذا إلى نهاية الدنيا، ففي ضوء هذا الحديث سئل الحسن عن تفسير تأخُّر زمن عمر بن عبد العزيز- مع كثرة خيره- على زمن الحجاج- مع كثرة شره-. وهو لجوءٌ من السائل إلى الواقع، أو إلى التاريخ، واعتماد لشهادتهما في فهم النص، ولا شك أنّ ما يفيده الواقع يكون من العلم الضروري في حال ثبوته، وكذلك ما يثبته التاريخ في حال تواتره.

وأجاب الحسن عن هذا بقوله: "لا بد للناس من تنفيس"؛[2] يعني أنّ الله ينفس

[1] ابن حجر: فتح الباري، 20/13، وعلى هامش الطبعة السلطانية: "نشكوا" [كذا] للكشميهني (هـ) وأبي ذر الهروي (ﻫ)، و"ما يلقون" عند الهروي (ﻫ) وابن عساكر (س): 49/9، هامش رقم 4، و5.

[2] مجد الدين المبارك بن محمد بن الأثير الجزري: النهاية في غريب الحديث والأثر، 2125/5، تحقيق: أحمد بن محمد الخراط، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، د. ت.

ويفرّج ويخفف عن عباده من وقت إلى آخر، فيجعل في زمان ما من الخير ما يزيد على خير زمان سابق عليه. وبهذا يكون الحسن قد اعتبر زيادة الشر أمرًا مطردًا مع تقدم الزمان، وما عدا هذا فهو استثناء، والاستثناء غير ملغٍ للقاعدة. وبالضرورة وقع هذا بين سنتي 99هـ حين تولّى عمر بن عبد العزيز وسنة 110هـ حين توفي الحسن.

أما ثاني من فسر الحديث هذا التفسير، وإن لم يصلنا أنه صرح بهذا، فهو راويه الزبير بن عدي، وسبب القول بأنه فسره هذا التفسير هو أنه عند روايته له لم يعلّق على توجيه الصحابي وتفسيره له تفسيرًا سياقيًا، ونقل الخطاب النبوي من توجيه الكلام إلى الصحابة إلى توجيهه إلى "الناس" عمومًا، مع أنّ هذه اللفظة لم ترد في أيّ من صيغ الحديث الصحيحة كما عرضتها آنفًا.

وهكذا تناقل الرواة الحديث يرويه بعضهم عن بعض، فرواه سفيان الثوري (ت 161هـ) عن الزبير، وكانت سِنُّه حين توفي الزبير أربعة وثلاثين عامًا، وقد روى عمن هو أقدم من الزبير وفاة، منهم علقمة بن مرثد الحضرمي (ت 120هـ). وروى سفيان الحديث الذي يدور بحثنا حوله كذلك بدون تعليق منه.

وهكذا رواه محمد بن يوسف شيخ البخاري، ثم البخاري عنه، وعنون له كما سبق بقوله: (باب: لا يأتي زمان إلا الذي بعده شرٌ منه"، فأكّد على التوجيه السابق للمعنى، وعلى هذا ظلت الأجيال، مع استثناء نادر كما سيأتي، تتناقل الحديث بهذا المعنى فيما يقارب الإجماع السكوتي، وصار كأنه مفهوم عام وثابت يؤمن به العامة والخاصة. وهذا ما يمكن ملاحظته في أقوال شراح كتب السنة النبوية على عمومهم، وظل الخلوص إلى تخريج مقبول للإشكالات الواردة على التفسير السائد له شاغلًا للعقل العلمي الإسلامي المشتغل في هذه المساحة من العلوم الشرعية؛ حتى يوفِّق بين الواقع والتاريخ وبين لفظ الحديث كما شاع فهمه.

وأنتج هذا الجهدُ العلمي الممتاز عدةَ تخريجات في هذا الصدد؛ منها ما يلي:

- أشار شمس الدين الكرماني (ت 786هـ) إلى إشكال يتعلّق بزمان نزول عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وأنه لن يكون شرًا مما قبله، بل فيه تمتلئ الأرض عدلًا؛ فكيف نوفق بين هذا وبين ما فهمه العلماء من الحديث؟ وأجاب بأنّ المراد منه من وُجد بعد النبي محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأنّ عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ سبق عليه زمنًا، أو أنّ مقصود الحديث فساد جنس الأمراء، وهو ليس منهم. ثم كأنه استدرك على نفسه بأنه "معلوم بالضرورة الدينية أنّ زمان النبي المعصوم (يعني عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ) غير داخل فيه ولا مراد منه".[1]

- وقال السيوطي (ت 911هـ) في "التوشيح": "حمَلَه بعضهم على الأكثر الأغلب، فأجاب آخرون بأنّ المراد تفضيل مجموع كل عصر على مجموع العصر الذي بعده، فإنّ زمان الحجاج كان فيه كثير من الصحابة، وقد انقرضوا في زمان عمر بن عبد العزيز، والذي فيه الصحابة خير من الذي بعده"،[2] وكلا التوجيهين اعتمد على التغليب؛ فمنهم من قال: إنّ المنظور إليه هو غالب الأزمنة، فيكون أغلب ما يتأخر منها شرًا من أغلب ما يتقدم، ومنهم من قال: الغالب على الزمان الواحد المتقدم أن يكون خيرًا من الزمان المتأخر، فمجموع كل زمان متقدم خير من مجموع كل زمان متأخر.

- وأما أحمد بن إسماعيل الكوراني، فقد التفت إلى جانب مهم من الحديث، وهو مفهوم "الزمان" المراد هنا، ورأى أنه ليس عين الزمان، ولكن مجموع ما فيه من

[1] الكرماني: شرح صحيح البخاري، 153/24. هنا قال ابن حجر: "ويحتمل أن يكون المراد بالأزمنة ما قبل وجود العلامات العظام كالدجال وما بعده ويكون المراد بالأزمنة المتفاضلة في الشر من زمن الحجاج فما بعده إلى زمن الدجال، وأما زمن عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ فله حكم مستأنف، والله أعلم" فتح الباري، 20/13. وهو كلام وجيه.

[2] جلال الدين السيوطي: التوشيح شرح الجامع الصحيح، 4128/9- 4129، تحقيق: رضوان جامع رضوان، مكتبة الرشيد وشركة الرياض للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1419هـ/ 1998م.

الأمراء والولاة وأفراد الناس، فهؤلاء يكون الغالب عليهم من الشر في كل زمن أكثر من الغالب على أهل الأزمنة قبلهم، "والإنسان إذا تأمل من أول عمره إلى آخره- كما يقول- يرى تفاوتًا ظاهرًا في الناس، فإنّ الغالب فيما رآهم في أول عمره خير من الذين رآهم آخره"،[1] ومع هذه الالتفاتة المهمة إلى مفهوم الزمان ومحاولة تحديد مفهومه، إلا أنه انتهى إلى الآراء المذكورة آنفًا، وهي أنّ الزمان هو مجموع أهله من الخاصة والعامة، وهذا المجموع متجه باستمرار إلى الانحدار لا في فئة معينة منه، بل في حاصل جمع أحواله؛ بمعنى أنه قد يكون أمير متأخر خيرًا من أمير متقدم، أو أهل قرية متأخرون زمنًا خيرًا من أسلافهم، لكن مجموع عامة كل زمان وخاصته تكون دائمًا أفضل من مجموع من يليها.

- ولا تختلف هذه الوجوه المذكورة في الجملة عما لدى العيني في "عمدة القاري"،[2] ولا القسطلاني في "إرشاد الساري"،[3] ولا الأنصاري في "منحة الباري".[4]

- وحتى المشتغلين بالعلم من أهل عصرنا لم يقولوا إلا بما شاع من معنى الحديث، بل صار تعبيرهم عنه أكثر صراحة من ذي قبل، ومن ذلك قول بعضهم في بيان قوله: "لا يأتي عليكم زمان": "هذا مطلق، لا يأتي زمان إلا وما بعده شرٌ منه، حتى تأتي الساعة التي تقوم على شرار خلق الله".[5]

- وجاء في مقال بمجلة البيان قول كاتبه: "إنّ شواهد التاريخ لتصدّق الرؤية الدينية

[1] الكوراني: الكوثر الجاري، 14/11.

[2] انظر: العيني: عمدة القاري، 185/24.

[3] انظر: القسطلاني: إرشاد الساري، 437/19.

[4] انظر: زكريا الأنصاري: منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى تحفة الباري، 149/10، اعتنى بتحقيقه والتعليق عليه: سليمان العازمي بالتعاون مع مركز الفلاح للبحوث العلمية، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، ط1، 1426هـ/ 2005م.

[5] عبد الله بن محمد الغنيمان: شرح فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، ص 1163، وهو ملف مصور على الإنترنت بلا بيانات نشر، وله نسخة في الشاملة.

النبوية التي تقول بأنّ سيرة البشرية في انحطاط دائم، مهما بلغت من التقدم في العلم الظاهري الذي لا ينجم عنه سلوك حضاري أو ممارسة جماعية راشدة".[1]

- وأخيرًا نقل ملّا علي القاري في شرحه على الشفا عن بعض الحفاظ، ولم يسمّهم، أنّ الشر المقصود في الحديث "يتعلق بالدين"، ومال علي القاري إلى هذا، وأنّ التدرج في ضعف الدين مطلق؛ أي أنّ مناط الشرية المقصودة في الحديث عنده هو ضعف الدين، وأنه مستمر في الزيادة. وقال معلقًا على قول الحسن البصري- كما سبق حكايته من أنّ الحُكْم أغلبي وأنها تنفيسات ورحمات- : إنه "ينافي ما سبق من التنزل (= التدهور) في أمر الدين كما هو مشاهد في نظر أرباب اليقين، فإنه كلما يبعد عن النور تبق الظلمة في الظهور، فالبعد عن الحضرة يفيد هذا الترتيب في الحالة، ويشير إليه صدر الحديث: "خير القرون قرني" ثم وثم في الجملة"؛[2] أي أنّ "ثم" بتراخيها تفيد الفرق بين القرن والذي يليه، فيكون كل زمان شرًا من الزمان الذي قبله.

وهذا الرأي في الحقيقة- الذي أخّرت إيراده إلى هنا لتميزه عما سبق- يختلف عن التفسير الشائع للحديث من وجه، وهو أنه إن كان يقول مثل أصحاب الرأي الشائع بالزيادة المستمرة للشر كلما تقدم الزمان، فإنه حدد مناط الشرية في تدهور التدين، وجزم بأنه مستمر ولا استثناءات فيه، ولهذا عارض رأي الحسن كما سبق، واعتمد في إثبات التدهور المشار إليه على الواقع، وسيأتي بيان لهذا في المبحث القادم.

ومهما يكن من أمر، فيمكننا أن نلخص ما سبق في هذا المبحث إلى الآن بأنه دوران مع توجيه الحديث إلى معنى التدهور العام والاضمحلال المستمر لأحوال

[1] مجلة البيان، العدد 129، جمادى الأولى 1419هـ، عن الموسوعة الشاملة.

[2] ملّا علي القاري: شرح الشفا، 1/ 695. يعني بقوله: "ثم وثم في الجملة" ما جاء في بقية الحديث: "ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم".

البشر خلال الزمان، ومحاولة لحل الإشكالات الناجمة عن هذا التوجيه بالقول بأنه تدهور جُمْلي لا بخصوص شيء بعينه. إلا أنّ ثمة إمامين آخرين يفصل بينهما خمسة قرون، قدّما لنا تجربة مختلفة في محاولة فهم الحديث، وهما: أبو حاتم بن حبان البستي (ت 354هـ)، وأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ):

رأي ابن حبان: أما الأول فقد حسم من البداية أنّ العموم في الحديث غير مراد، فترجم لحديث أنس بقوله: "ذِكْر خبرٍ أوهم مَن لم يُحْكِم صناعة الحديث أنّ آخر الزمان على العموم يكون شرًا مما يقدم منه"، وفي نسخة كما في هامش التحقيق: "شرًا من أوله"،[1] ثم ساق بعد الحديث أخبارًا خاصة بالمهدي، وعنون لها بقوله: "ذكر الخبر بأنّ خبر أنس بن مالك لم يُرِد بعموم خطابه على الأحوال كلها"،[2] أي أنّ أحاديث المهدي مخصِّصة لحديث "لا يأتي عليكم زمان..." في رأي ابن حبان.

وهنا ملاحظتان مهمتان:

الأولى: مع أنّ ترجمة ابن حبان التي عنون بها للحديث تذكر أنّ القول بعموم حديث

[1] ووافق هذه النسخة ما في ترتيب ابن بلبان لصحيح ابن حبان، انظر: علاء الدين بن بلبان الفارسي: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، 282/13، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1412هـ/ 1991م.

[2] أبو حاتم محمد بن حبان البستي: صحيح ابن حبان المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها، الحديث رقم 4939- 4940، 92/6، تحقيق: د. محمد علي سونمز ود. خالص آي دمير، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1433هـ/ 2012م. قوله: "لم يُرِد" هكذا جاء مشكولًا في المطبوع، ولعله: "لم يَرِد" أو "لم يُرَد". وقد تأثر الشيخ ناصر الدين الألباني الذي كان له اشتغال بصحيح ابن حبان بهذا الرأي، فقال عن حديث أنس، بعد أن أورد بعض الأحاديث المبشِّرة: "هذا الحديث ينبغي أن يفهم على ضوء الأحاديث المتقدمة وغيرها؛ مثل أحاديث المهدي ونزول عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ؛ فإنها تدل على أنّ هذا الحديث ليس على عمومه، بل هو من العام المخصوص، فلا يجوز إفهام الناس أنه على عمومه، فيقعوا في اليأس الذي لا يصح أن يتصف به المؤمن: "إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ"" ناصر الدين الألباني: سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، 36/1، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، 1413هـ.

أنس وَهْم ممن قاله، إلا أنه يبقى في هذا قريب الرأي ممن يقول بالعموم مع وجود استثناءات، ذكر هو منها المهدي، وذكر غيره- كما سبق- نزول المسيح عَلَيْهِ السَّلَامُ في آخر الزمان، وتشبهه فكرة "التنفيس" التي قال بها الحسن البصري شيئًا ما.

والثانية: أنه وصف القائلين بالعموم في الحديث بقوله: "من لم يُحْكِم صناعة الحديث"، ولكن لم يحدِّد من المقصود بهذا؟ ولا يمكن أن يكون قد قصد البخاري صاحب الصحيح، فقد ذكره في كتابه "الثقات" موافقًا إجماع العلماء على جلالته: "كان من خيار الناس... إلخ".[1]

كما أنّ البخاري لم يصرح لا بعموم معنى الحديث ولا خصوصه، إلا أنّ القول بالعموم مفهوم من ترجمته للباب كما سبق، ولعل ابن حبان نفسه لم ينتبه إلى هذا، فصحيح البخاري، مع جلالة وأهمية تراجمه، لا يُقصَد لأجل شرح الحديث، إلا تابعًا لقصد توثيقه والاطمئنان إلى صحة روايته، كما يقصد لمعرفة ما في الباب من الحديث على شرط البخاري.

وبالبحث في صحيح ابن حبان وجدتُ أنه يستخدم التعبير "ذِكْر خبر أوهم" أو "خبر قد يوهم" في أكثر من مئتي موضع من كتابه يشير فيها إلى أحاديث وقع الوهم في توجيهها، أو يحتمل أن يقع، مع تغيير متعلَّق أو صفة مفعول "أوهم" و"يوهم" من موضع إلى آخر؛ مثل قوله: "أوهم من جهل صناعة الحديث"، "أوهم عالَما من الناس"، "أوهم من لم يحكم صناعة الحديث"، "أوهم من لم يحسن طلب العلم من مظانه"، "أوهم غير المتبحر في صناعة العلم"، "أوهم جماعة من أئمتنا"، "أوهم من لم يتفقه في صحيح الآثار"، وغيرها.

وهو في أكثر هذا يردّ على خصوم المحدّثين ممن شنعوا عليهم، واتهموهم بأنهم يروون بلا منهج مضبوط، ويتناقضون فيما يروون، وينقلون ما العمل على خلافه، وقد

[1] أبو حاتم محمد بن حبان البستي: كتاب الثقات، 113/9، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، ط1، 1393هـ/ 1973م.

عثرت من هؤلاء على الكعبي المعتزلي (أبي القاسم البلخي)، وله كتاب "قبول الأخبار ومعرفة الرجال" شحنه بوجوه من النقد لطائفة المحدّثين، ووجدت مما اشترك فيه مع ابن حبان قوله عن حديث حذيفة في البول واقفًا: "وهذا فاحش لا يُرَاه (أي لا يظَن به، ولعله: لا يُرْوَى) إلا من قبل بعض الزنادقة"،[1] وترجم ابن حبان لحديث عائشة في نفي بوله واقفًا بقوله: "ذكر خبر قد يوهم غير المتبحر في صناعة العلم أنه مضاد لخبر حذيفة الذي ذكرناه"،[2] ثم رفع التعارض الموهوم بينهما.

كما وضع الكعبي بابًا به طائفة من الأحاديث ذكر أنّ المحدِّثين رووها مع أنّ العمل على خلافها، ومنها: أنه أورد أحاديث يُعمَل بها في صفة التيمم وأخرى لا يعمل بها في صفة أخرى له،[3] فذكر ابن حبان مثله أحاديث في التيمم بمسح الوجه والكفين بعد ضرب اليد في الأرض والنفخ فيهما، ثم ذكر حديثًا على خلاف ذلك في التيمم إلى المناكب، وعنون للأخير بقوله: "ذكر خبر قد يوهم غيرَ المتبحر في صناعة الحديث أنه مضاد للأخبار التي ذكرناها قبلُ"، وبيَّن أنّ هذا الأخير كان قبل تعليم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عمّارًا كيفية التيمم.[4]

إذن كان ابن حبان وهو يصحّح- من وجهة نظره على الأقل- معنى حديث "لا يأتي على الناس زمان" يخوض معركة فكرية ضد المعتزلة وغيرهم من خصوم المحدثين يدافع فيها عن الحديث وعلمائه، إلا أنه انتهى في تفسير الحديث المذكور- كما سلف- إلى معنى لا يختلف جذريًا عن التوجيه المعروف في فهم الحديث، أي أنه عام، إلا أنّ له استثناءات، وذكر منها بعض ما يكون في آخر الزمان؛ مجيء المهدي. ولا يظهر أنه ينفي وجود "تنفيس" عن العباد في باقي الزمان كذلك.

[1] أبو القاسم الكعبي البلخي: قبول الأخبار ومعرفة الرجال، 122/1، تحقيق: أبي عمرو الحسيني بن عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ/ 2000م.

[2] ابن حبان: التقاسيم والأنواع، 434/6.

[3] الكعبي: قبول الأخبار، 129/1- 130.

[4] صحيح ابن حبان، الحديث 1042، 131/2.

رأي ابن حجر: وأما ابن حجر، فقد امتاز على كل شرّاح جامع البخاري، فاستوعب في "الفتح" على طريقته ما قيل قبله في تأويل الحديث، وزاد من عنده أكثر من وجه، ومن ذلك أنه فسّره ببعض ألفاظ حديث ابن مسعود السابق، فقال: "وجدت عن عبد الله بن مسعود التصريحَ بالمراد، وهو أولى بالاتباع"، ويبدو هنا مقتنعًا بهذا الوجه أكثر من غيره، ثم أورد بعض صيغه، وفي إحداها فسر الحديثُ الشرَّ الذي يزيد مع تقدم الزمن بقلة العلم وموت العلماء، ونفى أن يكون المقصود رخاءَ العيش أو كثرةَ المال. وفي صيغة أخرى لحديث ابن مسعود نفى أن يكون المراد خيرية الأمراء ولا خصب الحياة، "ولكن علماؤكم وفقهاؤكم يذهبون، ثم لا تجدون منهم خَلَفًا"، وفي لفظ آخر: "ولكن بذهاب العلماء، ثم يحدث قوم يُفتون في الأمور برأيهم، فيثْلمون الإسلام، ويهدمونه".[1]

ومع الإبداع في توجيه النص هنا، وتفسيره بنص آخر دَعَم بعضُ طرقِه بعضًا، فإنّ أهم ما يعنينا من محاولات ابن حجر المتعددة هنا هو تفسيره الحديث على وجه يُطمأَن إليه، وتزول معه الإشكالات السابقة جملة؛ وذلك حين قال: "ويحتمَل أن يكون المرادُ بالأزمنة المذكورة أزمنةَ الصحابة؛ بناءً على أنهم هم المخاطبون بذلك، فيختص بهم، فأما مَن بعدهم فلم يقصَد في الخبر المذكور".[2]

وهنا نرى جدلية دائرة بين وجهات النظر والآراء العلمية التي تدور حول الحديث، ومع وجاهة كلام ابن حجر في كل ما زاده على كلام العلماء قبله في تفسير هذا الحديث، إلا أنّ قوله الأخير، ذا الأهمية الخاصة في نظري، افتقد شيئين مهمين، وهما:

الأول: لم يأت به في صيغة راجحة، فضلًا عن أن تكون قاطعة، بل صاغه بأسلوب

---

[1] ابن حجر: فتح الباري، 21/13. وقد فعل السيوطي مثله، ففسر حديث الترمذي بكلام ابن مسعود، ولكن لم يزد على هذا شيئًا؛ انظر: جلال الدين السيوطي: قوت المغتذي على جامع الترمذي، 529/2، دراسة وتحقيق: ناصر الغريبي، رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، مكة المكرمة، 1424هـ.

[2] السابق نفسه.

تمريضي تضعيفي: "ويحتمل أن يكون".

والثاني: عدم بيان وجه هذا التدرج نحو الشر في عهد الصحابة كلما تقدم بهم الزمان.

ونذهب الآن إلى المبحث الثالث والأخير من هذه الدراسة محاولين الوقوف مع نص الحديث، وبيان هذا المعنى الذي يبدو أرجح، ومسوِّغات ترجيحه، ووجه الخيرية والشرية التي تحدّث عنها النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم في كلامه الشريف.

المبحث الثالث: تحليل ألفاظ الحديث وبيان المعنى

لعله قد اتضح من المبحث الأول أنّ أصح روايات الحديث تتضمن لفظ "عليكم" بكاف الخطاب، فنجده في روايتَي البخاري وروايات أحمد ونُعَيم بن حماد والبزار، وكذلك لفظ "حتى تلقَوا ربكم" بكاف خطاب أخرى، فنجده في روايات البخاري وأحمد والترمذي والبزار، وإن اختلفت الصيغة قليلًا من رواية إلى أخرى، فاجتمع اللفظان عند البخاري وأحمد والبزار، في حين تفرقا عند الترمذي ونعيم بن حماد، فأثبت كل واحد منهما لفظًا منهما.

والسؤال هنا هو: هل كان الخطاب النبوي في الحديث موجَّهًا للبشرية كلها، وتكون كاف الخطاب في الموضعين عامة لا تقتصر على المخاطب المباشر، وهم الصحابة الحضور في المجلس، بل تعم المسلمين إلى قيام الساعة، أو أنّ الخطاب فيه محصور في الصحابة الحضور ومقصور عليهم وحدهم؟ أو أعم من هذا أو أخص؟ وما فائدة التعميم والتخصيص من جهة فهم أدوار التاريخ الإنساني وتقلباته؟

لابد من التأكيد على أنّ مثل هذه التعبيرات- وإن اشتملت على ضمير خطاب- تحتمل في معناها العموم والخصوص، وهذا يزيد من وظيفة القرائن والسياقات وأهميتها، وقد جاء في الكتاب العزيز والسنة الشريفة مثل ذلك؛ أعني خصوصًا يفيد العموم وعمومًا يفيد الخصوص، في مواضع ليست قليلة، ومن الثاني قوله تعالى:

"وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ" (الأنبياء: 30)، وقوله سبحانه: "تُدَمِّرُ كُلَّ شَىْءٍۭ بِأَمْرِ رَبِّهَا" (الأحقاف: 25)، فكلاهما عموم، لكن يمنع منه في الأولى أنّ الملائكة والجن مخلوقات حية، ومع هذا ليست مجعولة من ماء، ويمنع منه في الآية الثانية أنّ الريح التي أرسلها الله على عادٍ لم تدمر إلا مظاهر الحياة التي كانت في الأحقاف، لذا قال في الآية نفسها: "فَأَصْبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ".

وأما الخصوص الذي يراد به العموم، فمنه قول النبي صلّى الله عليه وسلّم للرجل المسيء صلاته: "إذا قمت إلى الصلاة فكبّر، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راكعًا، ثم ارفع حتى تعتدل قائمًا، ثم اسجد حتى تطمئن ساجدًا، ثم ارفع حتى تطمئن جالسًا، ثم افعل ذلك في كل صلاتك كلها"،[1] فالخطاب المباشر موجه إلى شخص، ولكنه تكليف عام يشمل كل مسلم.

بناء على ما تقرّر هنا، فما العموم والخصوص المحتملان في قول النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: "لا يأتي عليكم زمان إلا الذي بعده شرٌّ منه، حتى تلقوا ربكم"؟ يكون الخطاب خاصًا إن كان المعنيُّ به من حضروا المجلس الذي فاه فيه النبي الأكرم صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بهذا الكلام الأشرف، ويكون عامًا إن تجاوزهم إلى غيرهم، فهل هذا الخصوص محتمل هنا، أو ثمة ما يصرف عنه؟

الخطاب في الحديث إخبار من نبي مرسل بقَدَر لابد واقع، لا بتكليف ينبغي التزامه، ومن هنا يمكن أن يكون الخطاب خاصًا بأهل المجلس وحدهم. إلا أننا لما كنا لا نعرف أهل المجلس المفترضين، إلا أنسًا رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ[2] وبالتالي لا نعرف لهم

[1] رواه الشيخان وهذا لفظ مسلم، صحيح البخاري، الحديث رقم 6667، 136/8، كتاب الأيمان والنذور، باب إذا حنث ناسيًا في الأيمان... وصحيح مسلم، الحديث رقم 397، 186/1، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة وإنه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها.

2 وقد يكون أنس بن مالك هو الحاضر الوحيد عند نطق النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بالحديث، ولو ثبت هذا فسيكون استعمال خطاب الجمع موجهًا إلى شاب صغير قرينة على أنه ليس المراد به وحده.

خصوصية ما تجعل الخطاب محصورًا فيهم، كما لم يتضمن لفظ الحديث ما يفيد هذه الخصوصية المحتملة، كذلك لم يلْمح الصحابي الراوي أيَّ تخصيص للكلام بهم؛ لهذا كله فإنّ القول بخصوص الخطاب إلى هذه الدرجة يبقى احتمالًا بعيدًا.

فيبقى لنا العموم إذن، لكن يبقى معه أيضًا تحديد الدائرة التي يبلغها الخطاب النبوي متجاوزًا المجموعة الصغيرة المفترضة التي سمعت الحديث مباشرة. والتفسيرُ السائد لدى العلماء- كما سبق بيانه- يتسع بهذه الدائرة إلى مداها الأقصى، فيعم بها الأمة كلها إلى يوم القيامة، ويصبح معها المسلمون جميعًا متجهين باستمرار وخلال الزمن المتبقي من عمر الدنيا نحو نقص في الخير وزيادة في الشر.

ولعله يحول دون الأخذ بالمعنى بهذا الاتساع الكبير أمور أهمها ما يلي:

1. جاء في الكتاب الكريم قول الله تعالى: "... وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ" (البقرة: 251)، فالشر يبرز ويغلب من حين إلى آخر، ولكنه يُرزَق- ولو بعد حين- بخير يدفعه، ويحول دون عموم الفساد وسيادته، ولا شك أنّ لحظة انتصار الشر وغلبته يكون الشر فيها أكثر من لحظة انهزامه.
2. وورد في الصحيحين عن حذيفة بن اليمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: "كان الناس يسألون رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الخير، وكنت أسأله عن الشر، مخافةَ أن يدركني، فقلت: يا رسول الله، إنا كنا في جاهلية وشرٍّ، فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير شرٌّ؟ قال: نعم، قلت: هل بعد ذلك الشر من خير؟ قال: نعم، وفيه دَخَن، قلت: وما دَخَنُه؟ قال: قوم يستنُّون بغير هَدْيٍ، تعرف منهم وتنكر، قلتُ: فهل بعد ذلك الخير من شر؟ قال: نعم، دعاةٌ على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها...".[1]

[1] رواه الشيخان وهذا لفظ البخاري، صحيح البخاري، الحديث رقم 7084، 9/51- 52، كتاب الفتن، باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة. وصحيح مسلم، الحديث رقم 1847، 2/896، كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن وتحذير الدعاة إلى الكفر.

فالحديث لا يفيد هذا التسلسل المطلق في زيادة الشر، بل يغلب الخيرُ أحيانًا، والشر أخرى، مع كون الخير أكمل في الزمن الأول عنه في الزمن الآخِر. وهذا ما يفيدنا إياه استقراء التاريخ كما سيأتي. وقد يُفهَم الحديث على أنه يشير فقط إلى الأدوار والمراحل الرئيسة في حركة التاريخ، ولو صحّ هذا فيكون أكثر إضعافًا للتعميم السابق؛ لأنه ليس المهم كل عام ولا كل يوم، بل المسار التاريخي العام للزمن، وواضح من حديث حذيفة أنه ليس شرًا مستمرًا، ولا خيرًا دائمًا.

3. وَصَف النبيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ الخوارج في حديث صحيح بأنهم "شر الخلق والخليقة"،[1] "وتأوَّله الجمهور- كما يقول النووي- أي: شرّ المسلمين"،[2] والتأويل التعميمي السابق لحديث "لا يأتي عليكم زمان" يعم به أصحابُه المسلمين إلى يوم القيامة، مع أنّ أكثر الخوارج وعتاتهم كانوا من أهل القرن الأول، فلو كان مناط الشر الإنسانَ لكان شر المسلمين من أهل القرن الأول في زمان خير المسلمين، وهم أهل القرن نفسه. وهذا يعني أنه لا تسلسل مطلقًا في الخير والشر، بل مراوحة بينهما، وهبوط وصعود لكل منهما من زمن إلى آخر وفق مشيئة الله وسنته تعالى في خلقه.

4. استقراء التاريخ لا يتوافق مع هذا التعميم المطلق للحديث، فليست العصور التي تخالف هذا التفسير مجرد استثناءات قليلة، بل هي كثيرة، وتضعنا أمام سُنّة مخالفة لهذا المعنى الذي استنبطوه من الحديث، وهي أنّ بعض الأزمنة يزيد فيه الشر كثيرًا (كزمن الفتنة الكبرى، وزمن غزو المغول وغزو الصليبيين للعالم

[1] صحيح البخاري، الحديث رقم 3606، 51/9- 52، كتاب الفتن، باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة. وصحيح مسلم، الحديث رقم 1847، 896/2، كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن وتحذير الدعاة إلى الكفر.

[2] يحيى بن شرف النووي: صحيح مسلم بشرح النووي، 235/7، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط2، 1414هـ/ 1994م.

الإسلامي، والاستعمارِ الغربي الحديث له، وسيطرة مؤسّسات ودول غير مراعية للقيم السوية على الإعلام والمعلومات في وقتنا الحالي)، وبعض الأزمنة الأخرى يزيد فيها الخير كثيرًا (مثل ولاية أبي بكر وولاية عمر، ودخول الناس في دين الله أفواجًا، وعام الجماعة، وزمن حكم عمر بن عبد العزيز، وفتح بيت المقدس وكثير من حواضر الشام الكبرى بيد صلاح الدين، وكَسْرات التتار الكبرى، وفتح القسطنطينية ومرحلة عنفوان الدولة العثمانية)، وأما باقي الزمان فيتغالب فيه الخير والشر، فيغلب أحدهما على نواح من الحياة والأحياء ويكون راجحًا، ويغلب الآخر على نواح أخرى ويكون مرجوحًا، بدون سنة مطردة بالزيادة أو النقص في واحد منهما. والمراحل التي يزيد فيها الخير تكون غالبًا تجاوبًا مع أخرى غلب عليها الشر، وكأنّ الشر يأتي هنا اختبارًا لقدرة الأمة المسلمة على البقاء والاستمرار، وحفزًا لقواها التي تعطلت عن العمل.

5. أنّ التاريخ لو كان مستمرًا في الانحدار بزيادة الشر مطلقًا لما بقي في زماننا هذا بعد مرور كل هذه القرون منذ عصر النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، شيءٌ من الخير، ولساد الشر سيادة مطلقة، وهذا خلاف الواقع، بل من يراقب وقائع زماننا هذا يجد إلى جانب الشرور الكثيرة السائدة فيه كثيرًا من الخير أيضًا، وإن كان أقل.

6. أنّ الحديث لو كان يعم المسلمين إلى يوم القيامة، فماذا عن بقية الأمم من الفرس والروم والترك وأهل الصين والهند وغيرهم؟ هل تكون أولى بزيادة الشر فيهم؟ وما هذا الشر، هل هو شر في الدين أو في الدنيا؟ أو أنّ شرَّهم خيرُنا وخيرهم شرُّنا؟ وهي أسئلة ملحّة بسبب التشابك التاريخي والعرقي بيننا وبين الأمم الأخرى التي توسع الإسلام على حسابها، لا توسعًا جغرافيًا فحسب، بل إنّ الملايين من أبناء هذه الأمم قد آمنت بالإسلام منذ قرونه الأولى.

7. أنّ رحمة الله تعالى أوسع من أن تجعل الشر يسود ويغلب كلما تقدم الزمان،

ومن أن تحرم زمانًا من الخير، إلا زمانًا لا تستحق فيه الحياة البقاء، وهو ما قبل قيام الساعة.

ومهما يكن من أمر، فإنّ النسبية في التفسير مشكلة من مشكلات العقل البشري؛ إذ يتأثر بالظرف القائم والأحداث الجارية، وهو أمر ليس سلبيًا في ذاته إلا بأن يطلق المعاني الشرعية المقيدة أو يقيد المطلقة، أو يذهب بها بعيدًا عن مرادها الشرعي، فيتجاوز بها أقدارها ومواضعها التي وضعتها الشريعة فيها، وهذا ما حصل في حديث الباب فيما أرى، فقد انطلق التفسير الأول المحتمل له من ظرف شديد قائم وقاتم، ثم طرده من جاء من الأجيال التالية على كل ظرف آخر.

إذن عموم الخطاب في الحديث النبوي لا يصل إلى هذا الحد، فإن كانت قرينةُ نبويةِ وبلاغيةِ الخطاب (أي كونه تبليغًا نبويًا)، وغياب أيّ خصيصة لأهل المجلس الذي نطق فيه النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ بالحديث، جاءت لتصرفنا عن حمل الخطاب على الخصوصية الكاملة بأهل المجلس، فإنّ البنود المذكورة أخيرًا تصرفنا هي الأخرى عن أن يكون المراد به هو النقيض؛ أي اطراد زيادة الشر كلما تقدم بنا الزمان بما يعم كل زمان وكل جيل من المسلمين، فما الاحتمال الثالث للمعنى الذي يمكن تفسير الحديث به؟

هذا الاحتمال أعم من أن يكون خطابًا لأهل المجلس الحاضرين للتحديث، لكنه أخص من الوجه المشهور في المصادر كما سبق بيانه، وهذا الاحتمال هو: أن يكون المخاطب بالحديث الأنصار حاضرهم وغائبهم، استنادًا إلى كون الصحابي الراوي السامع من رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أنصاريًا، وأنّ الكلام النبوي ربما ورد في سياق الحديث عن الأنصار أو معهم، وفي محضر بعضهم دون بعض. وقد عُني أنس نفسه بنقل ما أثنى به النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ على الأنصار أفرادًا وجماعات، سمعه من النبي مباشرة أو بواسطة صحابي آخر، فكان أكثرَ الصحابة رواية لهذه المناقب، حتى روى البخاري بسنده عن غيلان بن جرير قال: "كنا ندخل على أنس، فيحدثنا مناقبَ

الأنصار ومشاهدَهم، ويُقبل عليّ أو على رجل من الأزد، فيقول: فعل قومك يوم كذا وكذا كذا وكذا".[1]

ومما رواه أنس في هذا الباب، وله دلالته لسياقنا هذا، أنه قال: قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للأنصار: "إنكم ستلقون بعدي أَثَرة، فاصبروا حتى تلقَوني، وموعدكم الحوض"،[2] وفي حديث أنس كذلك أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "صعد المنبر، ولم يصعده بعد ذلك اليوم، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أوصيكم بالأنصار، فإنهم كَرِشِي وعَيْبتي، وقد قَضَوا الذي عليهم، وبقي الذي لهم، فاقبلوا من محسنهم، وتجاوزوا عن مسيئهم"،[3] وفي رواية لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أما بعد أيها الناس، فإنّ الناس يكثرون وتقل الأنصار، حتى يكونوا كالملح في الطعام"،[4] وغير ذلك. فهل يمكن أن نضيف حديث هذه الدراسة إلى جملة هذه الروايات التي تشير إلى غربة الأنصار، ووصية النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لهم بالصبر، فيكون المعنى أنّ الخير سينقص بموتهم خلال الزمن حتى ينقرضوا؟

الحقيقة أنه وجه محتمل كذلك، لكنه مرجوح، ولو كان مقصودًا لفطن إليه الصحابي الراوي المهتم برواية مناقب قومه وثناء النبوة الشريفة عليهم.

---

[1] رواه البخاري، صحيح البخاري، الحديث رقم 3776، 30/5، كتاب مناقب الأنصار، باب مناقب الأنصار "وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَـٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُواْ". قوله: "مناقبَ الأنصار ومشاهدهم" أي بمناقب الأنصار ومشاهدهم، وهو منصوب على نزع الخافض. وقوله "قومك" لأن الأنصار من الأزد باليمن، وكلا المخاطبين منهم كذلك.

[2] رواه البخاري في صحيحه، الحديث رقم 3793، 33/5، كتاب مناقب الأنصار، باب قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للأنصار: اصبروا حتى تلقوني على الحوض. وفي الحديث الذي قبله حدّث به عن أسيد بن حضير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفعه إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

[3] رواه البخاري في صحيحه، الحديث رقم 3799، 35/5، كتاب مناقب الأنصار، باب قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اقبلوا من حسنهم وتجاوزا عن مسيئهم.

[4] رواه البخاري في صحيحه، الحديث رقم 3800، 35/5، الكتاب نفسه والباب نفسه.

ولا نريد أن نتتبع كل احتمال لمعنى الحديث؛ مثل أن يكون الخطاب فيه خاصًا بالعرب مثلًا، وأنّ هذا الخير سيقل فيهم مع الزمان، وإن بقي في عموم الأمة من العجم بين زيادة ونقصان؛ لأنه من الواضح أنه وجه بعيد، فقد التحم العرب الفاتحون بالأمم التي عايشوها؛ حتى صاروا منها، وصرنا نتكلم عن وجود ذريات الصحابة؛ خاصة آل البيت من الحسنيين والحسينيين والهاشميين، وذرية الخلفاء الراشدين؛ كالصديقيين أو البكريين، والعمريين أو الفاروقيين، وغيرهم من الأنصاريين والقرشيين والعباسيين، في كل أنحاء العالم الإسلامي تقريبًا منذ الفتوح وإلى الآن.

لذا سننتقل إلى عرض الوجه الذي ترجّحه على غيره أدلةٌ أكثر، وسبقت الإشارة إليه، وهو كون المقصود بالخطاب في الحديث هم عموم الصحابة وحدهم؛ أي الجيل الذي عايش النبوة، الذين وُصفوا على لسان رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ بأنهم خير القرون،[1] ويبدأ هذا من ألفاظ الحديث نفسها؛ إذ جاء استعمال كاف الخطاب فيه "لا يأتي **عليكم**... حتى تلقوا **ربكم**" ليمنع حملَه على العموم الشامل للأمة إلى آخر الزمان، كما أنّ تخصيص أهل المجلس وحدهم بالخطاب وجه وتوجيه بعيد كما سبق أيضًا.

لكن كاف الخطاب كيف تكون موجَّهة إلى غائبين معينين دون عموم الغائبين مع اشتراكهم في انتماء واحد، وهو الانتماء إلى الإسلام، والمخاطِب لهم هو رسول الإسلام في كل مكان وزمان؟ كاف الخطاب وظيفتها الأولى نفي العموم المطلق المتجاوز لكل من الزمان والمكان أولًا، وثانيًا: حصرُ الخطاب في حدود ما، وما أقوله هو أنّ هذه الحدود هي الحضور في زمان النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وحده؛ وهم الصحابة، ما دام الخطاب لا ينحصر في حضور المجلس وحدهم، والمساعِد على هذا هو ما سبق

[1] "خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم" رواه البخاري في صحيحه، الحديث رقم 6429، 91/8، كتاب الرقاق، باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها. ومسلم في صحيحه، الحديث رقم 2533، 1178/2، كتاب فضائل الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم.

من تضعيف للقول بتخصيص الخطاب بأهل المجلس.

ويؤكد هذه الوجهة كذلك من تعميم الخطاب مكانًا وتخصيصه زمانًا، ما سبق من الإشارة إلى أنه ليس إخبارًا بتكليف، ولكن بأمرٍ غيبٍ قدّره الله تعالى.

ويمكن أن نفرّق في هذا بين خطاب بضمير المخاطب وخطاب آخرَ مثله بالنظر إلى مجمل السياق وطبيعة موضوعه، فمثلًا الخطاب في الحديث النبوي: "لا يأتي عليكم زمان.. حتى تلقوا ربكم"، والخطاب في مثل قوله تعالى: "فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُۖ" (البقرة: 185)، يختلف فيه استعمال كاف الخطاب من الأول إلى الثاني؛ وذلك لأنّ السياق الذي جاءت فيه الآية مبدوء قبلها بقليل بنداء المؤمنين عمومًا بقوله تعالى: "يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ ..." (البقرة: 183)، وكذلك سياق الآية خطاب تكليف، وليس إخبارًا بقَدَر أو غيره، وكلها قرائن تنفي الخصوصية عن الآية.

وأما تأويل الصحابي للحديث كما رأينا من قبل، فلعله قصد به- وإن لم يصرح- أننا نحن أصحاب محمد صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قد قيل لنا هذا، ولكم- أيها التابعون- فينا قدوة حين يمر بكم ظرف صعب، كالخضوع لحكم أمير ظلوم غاشم كالحجاج.

بل لا أستبعد أن يكون الصحابي قد قصد البشارة بقرب انزياح الشر، فقد وقع هذا في آخر زمان الصحابة؛ أي بعد أن مات أكثرهم، ولم يبق إلا أقلهم، وقبيل مجيء عمر بن عبد العزيز إلى الخلافة، فكأنّ الصحابي يقول لسائليه: قد قيل لنا إنّ الشر سيبقى في زيادة حتى نلقى الله تعالى، فإذا لقيناه صار الزمان- زمانكم وزمان من بعدكم- بين مد وجزر في كل من الخير والشر، والله يقضي في خلقه ما يشاء.

لكن ما مناط أو وجه الشرّية الذي عناه الحديث؛ حتى يمكننا تطبيق هذا التوجيه عليه، فنزداد فهمًا له، واطمئنانًا إليه؛ أعني هل هذه الخيرية التي تتناقص ويحل

محلها الشر تكون في الغنائم والفتوح وانتشار الإسلام وقوة دولته؟ أو في مدى خصب الأرض وكثرة النعم؟ أو خيرية وشرية الرجال والأشخاص من العامة والخاصة؟ ومن أي وجه تكون هذه الخيرية إن كانت في الرجال؟

يساعدنا على فهم هذه المسألة حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ السابق بألفاظه المختلفة، وهنا نقوم بعمل الحافظ ابن حجر رحمه الله في توظيف كلام الصحابي الجليل في تفسير حديثنا الذي قامت عليه هذه الدراسة، لكن مع توجيهه إلى كونه خطاباً خاصًا بالصحابة لفظًا ومعنى، ومن صيغ الحديث المفسِّرة قوله: "ليس عامٌ إلا الذي بعده شرٌ منه، ولا عام خير من عام، ولا أمة خير من أمة، ولكن ذهاب خياركم وعلمائكم، ويحدّث (أي يتكلم في الإسلام) قوم يقيسون الأمور برأيهم، فينهدم الإسلام، ويَنْثَلِم"،[1] فجعل الخيرية في الإنسان، وبيّن أنها خيرية العلم الذي يعمل به صاحبه، والشرية شرية الجهل. وهنا لا يكون لقول ملّا علي القاري بأنّ مناط الشرية هو ضعف التدين باستمرار موضعٌ في هذا التفسير؛ لأنه لا يُعقَل- ما دام المقصود بالخطاب هم الصحابة رضوان الله عليهم- أن يكون المقصود هو نقص تدينهم، وقد كانوا أحسن الناس دينًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وهذا التوجيه بالاستعانة بكلام ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ملائم لكون الصحابة هم المقصودين خاصة بالخطاب في الحديث؛ وذلك أنّ الخيرية في وجودهم ووجود علمهم بالدين وعملهم به، والشرية في موتهم وموت العلم الذي حصّلوه من منبعه مباشرة، والعلم هنا- كما لا يخفى وكما هو مشهور من أمر الصحابة- هو العلم الذي يُعمَل به، فكلما مات صحابي مات معه ما لديه من العلم وحُسن التأسي برسول الله وحُسن الأسوة للناس. وهذا وإنْ ورثه عنهم التابعون، فيبقى للصحابي أصالة أكثر فيه؛ وذلك لأنه حصَّل هذا العلم من منبعه مباشرة، بدون واسطة تفصل بينه وبين

[1] رواه الطبراني في الكبير، الحديث رقم 8551، 109/9. قال محققه: "فيه مجالد بن سعيد، وقد اختلط".

النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ. وبهذا يكون الحديث المذكور وارداً في مناقب الصحابة، وليس في الفتن ولا فساد الزمان لا أوله ولا آخره.

ولحديث ابن مسعود في شعب الإيمان للبيهقي لفظ يساعد على هذا التوجيه، بل يؤكده، وإن كان في إسناده كلام أيضًا، وهو قوله: "إني والله لا أعني خصبكم ولا جدبكم، ولكن ذهاب العلم أو العلماء، قد كان قِبَلَكم عمرُ فأروني العامَ مثلَه!"،[1] فكل صحابي، خاصة الأكابر منهم، يذهب بذهابه شيء فيه أثر النبوة، وأثر الوحي النازل على رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وحسن التاسّي بنبيهم عليه الصلاة والسلام.

ومهما يكن، فإنّ كون هذا الذي جرى حول الحديث من نقاش طوال الزمن دائرًا حول مسألة شرعية، وهي مفهوم نص من النصوص النبوية، فإنه لا ينفي أنّ الذين مارسوا هذا الاجتهاد طوال الأجيال هم من البشر الذين يتأثرون في قراءتهم للنص بالعوامل المحيطة بآلات الإدراك الإنساني؛ من نسيان، وارتباط بالظرف القائم، والوقوع في أسر العادات الإدراكية؛ من التسليم لما استقر، والتأثر بقيمة صاحب الرأي المتقدم ومنزلته، والخضوع للشائع المنتشر، وغير ذلك، ومن هنا ساغ التعليق على ما أنتجته قرائحهم، مع لزوم الإجلال والدعاء لهم، وتنكب مخالفتهم إلا بدليل كاف، وترك مخالفة إجماعهم.

ولعلي أؤكد هنا كذلك على أنّ ما سبق ليس ردًا للحديث نفسه، فهو حديث صحيح ثابت، ولكنها محاولة لقراءته من زاوية أخرى في ضوء ألفاظه نفسها، ثم في ضوء النصوص الشرعية الأخرى، والسنن الإلهية العامة، وتقديم تفسير لما جرى وتسبب في هذا الشيوع الكبير للرأي القائل بعموم الحديث وشموله للأمة إلى يوم الدين، وأنه من

[1] رواه البيهقي في شعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي: الجامع لشعب الإيمان، رقم 1589، 235/3، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: د. عبد العلي حامد، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1423هـ/ 2003م. لكنه قال عن "أبي مسعود"، وصححه السيوطي في "قوت المغتذي"؛ انظره: 529/2.

باب التأثر بمكانة المفسر والشارح الأول له، وهو الصحابي الراوي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لو افترضنا أنه قصد هذا العموم فعلًا.

ومما يحتاج إلى تأكيد في نهاية هذه السطور، أنّ مثل هذه القضايا الكبرى، أي تحديد الرؤية الشرعية لتقلبات الزمان والسنن الحاكمة لذلك، لا ينبغي أن ينفرد بتقريرها نصٌّ واحد مهما يكن صحيحًا، بل يُجمَع لها كل ما يتعلق بها من نصوص الكتاب والسنة الثابتة قدر الإمكان، وتصاغ الرؤية الشرعية من خلال المجموع بناء على التكامل الحاصل بينها؛ لوحدة مصدرها وعصمته، وهو الوحي الشريف.

خاتمة: بعد هذه المحاولة لقراءة حديث "لا يأتي على الناس زمان إلا والذي بعده شرٌّ منه"، ونقد القراءات السابقة له، لعل أهم النتائج التي يمكن تسجيلها هنا تتمثل فيما يلي:

1. أنّ لفظ الحديث عند البخاري في جامعه الصحيح أقوى من لفظ غيره؛ لما حصل في بعض روايات غيره- على صحتها- من التردد، ولما تقوَّت به أجزاء لفظ الجامع الصحيح بأجزاء ألفاظ الروايات الأخرى؛ خاصة ما يتعلق بضمير المخاطب.
2. أنّ المعنى الذي اشتمل عليه الحديث أقرب مما ظُنّ به خلال القراءات القديمة التي ذهبت إلى أنه يعم في حكمه الأمة الإسلامية كلها إلى قيام الساعة، وأنّ الشرَّ سيتدرج فيها بالزيادة حتى تصل الحياة إلى نهايتها. والمعنى الأقرب الذي رجّحت هذه الدراسة أنه المقصود النبوي بالحديث؛ هو أنه موجَّه إلى الصحابة، ولا يعبر عن سُنة عامة، بل عن مكانة هذا الجيل الفريد الذي صحب النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من بين جميع أجيال البشر، حتى صار موت الواحد منهم تقليلًا في الخير وزيادة في الشر.
3. أنّ الحديث مثال واضح لتأثير تفسير الراوي على الأجيال التالية في فهم النص، فقد ساقه الصحابي أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في موقفٍ حضره جماعة من التابعين، وجعل كاف الخطاب المذكورة في نصه موجهة إليهم وإلى من يأتي

بعدهم كما وُجِّهت إلى الصحابة، فسادَ هذا الفهمُ للحديث في نطاق البحث العلمي الإسلامي في عمومه.

4. أنّ كثيرًا من خلط بعض العلماء بين ألفاظ الروايات الضعيفة والصحيحة لهذا الحديث مع الفرق الواضح بينها، وكذلك إسقاطهم بعض الألفاظ المهمة من الرواية؛ جاء تصرفًا لا شعوريًا في الرواية؛ بسبب حمل معنى الحديث على العموم المطلق والتدرج المستمر في زيادة الشر كلما تقدم بنا الزمان، فيَعْلق الذهن- لا شعوريًا- باللفظ المناسب للتفسير الراسخ في الذهن، وإن كان ضعيف السند.

5. أنّ الحديث يتعلق بقضية كبيرة لا ينبغي تقريرها من خلاله وحده، بل تُجَمَع لها كل النصوص ذات العلاقة، وهو منهج ثابت عند العلماء في فهم الأحكام والمفاهيم الشرعية واستنباطها.

المصادر والمراجع

1. ابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد: الصبر والثواب عليه، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1418هـ/1997م.
2. ابن أبي شيبة، أبو بكر: مصنف ابن أبي شيبة، تقديم وضبط: كمال يوسف الحوت، دار التاج، بيروت، ط1، 1409هـ/1989م.
3. ابن أبي عاصم، أبو بكر: الآحاد والمثاني، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، الرياض، ط1، 1411هـ/1991م.
4. ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد الجزري: النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: أحمد بن محمد الخراط، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، د.ت.
5. ابن الملقن، سراج الدين عمر بن علي: حدائق الأولياء، اعتنى به ووضع حواشيه: السيد يوسف أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، 2009م.
6. ابن بلبان الفارسي، علاء الدين: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، حققه وخرج أحاديثه وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1412هـ/1991م.
7. ابن حبان البستي، أبو حاتم محمد: صحيح ابن حبان المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها، تحقيق: د. محمد علي سونمز ود. خالص آي دمير، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1433هـ/2012م.
8. ابن حبان البستي، أبو حاتم محمد: كتاب الثقات، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، ط1، 1393هـ/1973م.

9. ابن حبان البستي، أبو حاتم محمد: كتاب المجروحين من المحدّثين، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1420هـ/2000م.
10. ابن حنبل، أحمد بن محمد: المسند، حقق هذا الجزء وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1418هـ/1997م.
11. ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي: شرح علل الترمذي، حققه وكمل فوائده بتعليقات حافلة: نور الدين عتر، دار الملاح للطباعة والنشر، دمشق، د.ت.
12. ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الزهري: الطبقات الكبير، تحقيق: د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1421هـ/2001م.
13. ابن عدي، أبو أحمد عبد الله الجرجاني: الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق وضبط ومراجعة: لجنة من المختصين بإشراف الناشر، دار الفكر، بيروت 1404هـ/1984م.
14. ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن: تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها، دراسة وتحقيق: محب الدين عمر العمروي، دار الفكر، بيروت، 1415هـ/1995م.
15. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل الدمشقي: النهاية في الفتن والملاحم، تحقيق: محمد أحمد بعد العزيز، دار الحديث، القاهرة، 1986م.
16. أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق: المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم، تحقيق: د. سالم عمر با عبد الله، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1435هـ/2014م.
17. أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصفهاني: الطب النبوي، دراسة وتحقيق: د. مصطفى خضر دونمز، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1427هـ/2006م.
18. أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصفهاني: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء،

ضبطه وخرج أحاديثه وعلق عليه: سامي أنور جاهين، دار الحديث، القاهرة، 1430هـ/2009م.

19. الإثيوبي، محمد بن علي بن آدم: قرة العين في تلخيص تراجم رجال الصحيحين، دار المعراج الدولية بالرياض، ومؤسسة الريان، بيروت، ط2، 1421هـ/2000م.
20. الألباني، ناصر الدين: سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، 1413هـ.
21. الأنصاري، زكريا: منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى تحفة الباري، اعتنى بتحقيقه والتعليق عليه: سليمان العازمي بالتعاون مع مركز الفلاح للبحوث العلمية، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، ط1، 1426هـ/2005م.
22. البخاري، محمد بن إسماعيل: الجامع الصحيح، طبعة مصورة عن نسخة المطبعة الأميرية ببولاق (الطبعة السلطانية)، القاهرة 1311-1313هـ، دار طوق النجاة، بيروت 1422هـ.
23. البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو العتكي: البحر الزخار المعروف بمسند البزار، تحقيق: عادل بن سعد، مراجعة وتقديم: بدر عبد الله البدر ومشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1، 1427هـ/ 2006م.
24. البنداري، عبد الغفار وحسن، سيد كروي: موسوعة رجال الكتب التسعة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ/1993م.
25. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين: الجامع لشعب الإيمان، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: د. عبد العلي حامد، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، 1423هـ/2003م.
26. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين: السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1424هـ/2003م.

27. الترمذي، أبو عيسى محمد بن سورة: السنن، أبواب الفتن، باب منه. حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1996م.
28. الحاكم، أبو عبد الله: المستدرك على الصحيحين، تحقيق: عادل مرشد ود. سعد اللحام، دار الرسالة العالمية، دمشق، ط1، 1439هـ/2018م.
29. الخطيب، أحمد بن علي البغدادي: الفصل للوصل المدرج في النقل، دراسة وتحقيق: عبد السميع الأنيس، دار ابن الجوزي، الدمام، السعودية، ط1، 1418هـ/1997م.
30. الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن: المسند الجامع، خدمه واعتنى به: نبيل بن هاشم آل باعلوي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1434هـ/2013م.
31. الدهلوي، شاه ولي الله: الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف، راجعه وعلق عليه: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الثالثة، دار النفائس، بيروت، 1406هـ/1986م.
32. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد: سير أعلام النبلاء، خرج أحاديثه وعلق عليه وقدم له واعتنى به: محمد أيمن الشبراوي، دار الحديث، القاهرة، 1427هـ/2006م.
33. الريس، عبد العزيز: الإمامة العظمى.. تأصيلات أهل السنة، مكتبة دار البرازي، حمص، سوريا، ط1، 1437هـ.
34. السمعاني، أبو سعد عبد الكريم: الأنساب، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، 1402هـ/1982م.
35. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: التوشيح شرح الجامع الصحيح، تحقيق: رضوان جامع رضوان، مكتبة الرشيد، الرياض، ط1، 1419هـ/1998م.
36. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة،

تحقيق: د. محمد بن لطفي الصباغ، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، د.ت.

37. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: قوت المغتذي على جامع الترمذي، دراسة وتحقيق: ناصر الغريبي، رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، مكة المكرمة، 1424هـ.

38. الشنقيطي، محمد الخضر الجكني: كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1415هـ/1995م.

39. الصغاني، الحسن بن محمد: موضوعات الصغاني، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: نجم عبد الرحمن خلف، دار نافع للطباعة والنشر، ط1، 1401هـ/1980م.

40. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد: الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني، تحقيق: محمد شكور أمرير، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1405هـ/1985م.

41. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد: المعجم الكبير، حققه وخرج أحاديثه: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط2، 1404هـ/1983م.

42. العجلوني، إسماعيل بن محمد: كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، حقق أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه: يوسف بن محمود الحاج أحمد، مكتبة العلم الحديث، 1421هـ.

43. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر: تهذيب التهذيب، تحقيق: عامر علي عوض شبير، جمعية دار البر، دبي، ط2، 1443هـ/2021م.

44. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه واستقصى أطرافه ونبه على أرقامها في كل حديث: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفية، القاهرة، 1390هـ.

45. الغزي، نجم الدين الشافعي الدمشقي: حسن التنبه لما ورد في التشبه، تحقيق

ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، دار النوادر بسورية ولبنان والكويت، ط1، 1432هـ/2011م.

46. الغنيمان، عبد الله بن محمد: شرح فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، ملف مصور على الإنترنت بلا بيانات نشر.

47. القاري، الملا علي بن سلطان: شرح الشفا للقاضي عياض، مصورة عن طبعة المطبعة العثمانية الكائنة في دار الخلافة 1319هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

48. القاري، الملا علي بن سلطان: شم العوارض في ذم الروافض، تحقيق: مجيد خلف، مركز الفرقان، ط1، 1425هـ/2004م.

49. القرطبي، محمد بن وضاح: البدع والنهي عنها، تحقيق: محمد أحمد دهمان، دار الصفا، القاهرة، ط1، 1411هـ/1990م.

50. الكرماني، شمس الدين محمد بن يوسف: صحيح أبي عبد الله البخاري بشرح الكرماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1401هـ/1981م.

51. الكعبي، أبو القاسم البلخي: قبول الأخبار ومعرفة الرجال، تحقيق: أبي عمرو الحسيني بن عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ/2000م.

52. الكوراني، أحمد بن إسماعيل: الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1429هـ/2008م.

53. المتقي الهندي، علاء الدين: كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، ضبطه وفسر غريبه: بكر حياني، صححه وضبط فهارسه ومفتاحه: صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1405هـ/1985م.

54. المروزي، نعيم بن حماد: كتاب الفتن، ضبطه وصححه وعلق عليه: مجدي بن منصور الشورى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ/1997م.

55. المزي، جمال الدين يوسف بن الزكي: تهذيب الكمال في معرفة الرجال، حققه

وضبط نصه وعلق عليه: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1407هـ/1987م.

56. مسلم بن الحجاج القشيري: صحيح مسلم، عناية: أبي قتيبة نظر محمد الفريابي، دار طيبة، الرياض، ط1، 1426هـ/2006م.

57. المقدسي، عبد الغني بن عبد الواحد: الكمال في أسماء الرجال، دراسة وتحقيق: د. شادي بن محمد آل نعمان، راجعه: بدر بن عبد الله البدر، شركة غراس للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 1437هـ/2016م.

58. الموصلي، أبو يعلى أحمد بن علي: مسند أبي يعلى، حققه وخرج أحاديثه: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، ط1، 1406هـ/1986م.

59. النجدي، عبد الرحمن بن قاسم: الدرر السنية في الأجوبة النجدية، ط6، 1417هـ/1996م.

60. النووي، يحيى بن شرف: رياض الصالحين، دار المنهاج للنشر والتوزيع، جدة، 1436هـ/2015م.

61. النووي، يحيى بن شرف: صحيح مسلم بشرح النووي، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط2، 1414هـ/1994م.

- **دوريات:**

62. مجلة البيان: العدد 129، جمادى الأولى 1419هـ.